

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم المالية والمحاسبية



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي  
الشعبة: علوم مالية ومحاسبية  
التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

فعالية الرقابة الجبائية كآلية لمحاربة ظاهرة التهرب والغش الضريبي  
دراسة حالة مركز الضرائب CDI

مقدمة من طرف الطلبة:

- فليح مروة
- بهناس ايمان

إعداد لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	برواين شهرزاد	أستاذ محاضر-أ-	جامعة عبد الحميد بن باديس
مقررا	لعلي فاطمة	أستاذ التعليم العالي	جامعة عبد الحميد بن باديس
مناقشا	لاكسي فوزية	أستاذ محاضر-أ-	جامعة عبد الحميد بن باديس

السنة الجامعية: 2022-2023



عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: (ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة) [رواه مسلم]

## إهداء

### بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على صاحب الشفاعة سيدنا محمد النبي الكريم وعلى آله وصحبه والمؤمنين  
ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وأما بعد

إلى الجنة التي تحت قدميها أمي الحبيبة والى من تشقت يداه في سبيل رعايتي  
أبي الغالي حفظهما الله وانعم عليهما بالصحة والعافية وسقاهم الله من نهر الكوثر  
وأخي الغالي الذي دائما يقف بجانبى والى أمي الثانية جدتي حبيبة قلبي التي كانت  
تردد على مسمعها دوما ادرسي وانجبي ولا تستسلمي وكوني فخرا لوا لديكي رحمة  
الله أقول لها كم اشتقت إلى حضنك الدافئ هاهي تربية يدك قد حققت ما كنت  
تتمنين ها أنا الآن كافحت ووصلت دعواتك بقيت معي حتى بعد مماتك كنت لكي  
نعم الحفيذة وأحب على قلبك وكنت لي نعمة الجدة لم أنساكي ولن أنساكي ما  
حبيبتك رحمك الله وأسكنك بجانب رسول ﷺ والى كل من دعمني ووقف بجانبى إلى  
كل عائلتي الكريمة والى أخواتي اللواتي وقفن بجانبى التي لم تنجبن أمي كنتن  
نعمة إخوة التي أنعمها الله عليا حمد الله على ذلك مروة حزان كحلة عيشة سهام حاجة  
والى أخواتي في الخفاء اللواتي سندنني أقول لكم جميعا شكرا على معرفتي بكن  
كنتن أجمل كنز لي والى كل شخص كان سبب في نجاحي وتوفيقي والى كل شخص  
ألهمني الصبر وكان سببا في وصولي إلى كل شخص في قلبي ولله يذكركم قلبي  
أقول لكم شكرا على كل شيء حفظكم الله برعايته ورزقكم النظر إلى وجهه الكريم  
أحبتي في الله أتمنى أن يكون موضوع بحثنا هذا قيما ومفيدا وشكرا لكم

إيمان



## إهداء

حمد لله الذي وفقني لبلوغ هذه خطوة في مسيرتي الدراسية. اهدي هذا العمل متواضع إلى من  
قال فيهما الله تعالى :

"وَإِذْ نَفَخْنَا لَهَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْنَاهَا كَمَا رَبَّيْتَنِي صَغِيرًا"

إلى التي تحملت السمر والتعب من أجل تربيتي وبلوغ مقصدي و التي كانت دعواتها صادقة  
سر نجاحي فدوتي أمي الخاليتي حبيبتي حفظها الله و بارك في عمرها

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار و لم يبخل علي بأي جهد في سبيل تحقيق طموحي والدي حفظه  
الله وبارك الله في عمره .

إلى من ساندني إخوتي وأخواني وزوجة أخي كل باسمه إلى صغار عائلة يسرى ، مصطفى حفظهم  
الله و رعاهم و جعلهم ذرية سالحة إلى رفيقات المشوار اللواتي عشت معهن أعلى أيام حياتي  
(إيمان كحلة حنان عائشة سهام) حفظهم الله إلى من كان له اثر في حياتي و إلى كل من دعاني  
عن ظهر غيبه ، إلى كل من ساندني و لو بكلمة طيبة، إلى كل من هو في ذاكرتي و لم تحمله  
مذكرتي

مروة



## شكر و عرفان

الحمد لله وحده، ونشكره و به نستعين على قضاء حوائجنا، و  
منها هذا البحث .

نتقدم بجزيل الشكر و التقدير و الاحترام إلى الأستاذة المشرفة " لعلمي  
فاطمة " على قبولها الإشراف على هذا العمل، و على ما قدمته من  
توجيهات و ملاحظات أفادتنا في إنجاز هذا العمل .

كما نتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة كل واحد باسمه على قبولهم  
تقييم هذه المذكرة و مناقشتها و نشر كذلك كل عمال و موظفي  
مركز الضرائب لولاية مستغانم و نخص بالذكر السيد " بوعماران محمد "  
على كل ما قدمه لنا من معلومات و وثائق ساعدتنا في إتمام هذا البحث  
. كما نتوجه بالشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد . و إلى  
كل هؤلاء جزاكم الله خيرا

## فهرس المحتويات :

إهداء

تشكرات

I.....	فهرس المحتويات
II.....	قائمة الجداول
III.....	قائمة الأشكال
IV.....	قائمة الملاحق
V.....	المخلص
أ-ت	المقدمة العامة
01.....	الفصل الأول : الإطار النظري لظاهرة التهرب والغش الضريبي
02.....	تمهيد
03.....	المبحث الأول : ماهية التهرب والغش الضريبي
03.....	المطلب الأول : مفهوم التهرب والغش الضريبي وأنواعه
06.....	المطلب الثاني: العلاقة بين التهرب والغش الضريبي
08.....	المطلب الثالث : طرق التهرب والغش الضريبي
09.....	المبحث الثاني : آثار التهرب والغش الضريبي ووسائل مكافحة التهرب والغش الضريبي
09.....	المطلب الأول : آثار التهرب والغش الضريبي
10.....	المطلب الثاني وسائل مكافحة التهرب والغش الضريبي
11.....	خلاصة الفصل
12.....	الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية
13.....	تمهيد
14.....	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الرقابة الجبائية
14.....	المطلب الأول :مفهوم الرقابة الجبائية وأهدافها
16.....	المطلب الثاني : أشكال الرقابة الجبائية
18.....	المطلب الثالث : مبادئ الرقابة الجبائية
22.....	المبحث الثاني : الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية
22.....	المطلب الأول : الإطار القانوني للرقابة الجبائية
25.....	المطلب الثاني : الإطار التنظيمي للرقابة الجبائية
24.....	المبحث الثالث: الإجراءات ، الصعوبات ، الغرامات والعقوبات الجبائية

24	المطلب الأول: إجراءات دعم الرقابة الجبائية لمكافحة التهرب الضريبي
26	المطلب الثاني: صعوبات التي تواجه الرقابة الجبائية
27	المطلب الثالث: الغرامات، العقوبات الجبائية
29	خلاصة الفصل
30	الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لمركز الضرائب بمستغانم
31	تمهيد
32	المبحث الأول : تقديم عام لمركز الضرائب CDI
32	المطلب الأول : تعريف مركز الضرائب ومهامه
34	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب
39	المبحث الثاني : إطار التطبيقي للدراسة (مثال تطبيقي لمؤسسة VALVE الصناعية)
39	المطلب الأول : إجراءات الأولوية للتحقيق
40	المطلب الثاني : أعمال التحقيق والتبليغ الأولي
44	المطلب الثالث : التبليغ النهائي لنتائج التحقيق
45	خلاصة الفصل
48	خاتمة عامة
51-54	قائمة المراجع
55-67	الملاحق

قائمة الجداول والأشكال :

قائمة الجداول

رقم	عنوان	صفحة
01	جدول الفرق الرسم على النشاط المني والقيمة المضافة الأولي	41
02	جدول تأسيس رقم الأعمال للرسم على النشاط المني	41
03	خاص بالضريبة على أرباح الشركات	43
04	الضريبة على الدخل الإجمالي للشركاء IRG/ASS	44
05	الرسم على النشاط المني النهائي... TAP	46
06	الضريبة على أرباح الشركات	46
07	الضريبة على الدخل الإجمالي للشركاء IRG/ASS	47

قائمة الأشكال

رقم	عنوان	صفحة
01	أوجه التشابه بين التهرب والغش الضريبي	06
02	أوجه الاختلاف بين الغش والتهرب الضريبي	07
03	أشكال الرقابة الجبائية	16
04	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب	34

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	تصريح الشهري G50
02	إشعار بتبليغ نتائج تحقيق
03	إشعار بالتحقيق في المحاسبة
04	وثيقة إنذار
05	بطاقة بداية أشغال تحقيق
06	وثيقة طلب معلومات
07	بطاقة بداية أشغال التحقيق

## الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى نجاعة آليات الرقابة الجبائية في حد من ظاهرتي التهرب و الغش الضريبي ، ولتحقيق ذلك قمنا بدراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب لولاية مستغانم ، وذلك لدراسة حالة خاضعة للتحقيق المحاسبي ، وفي الأخير خلصت دراسة إلى أن الرقابة الجبائية أداة وقائية و ردعية في آن واحد تساهم بشكل كبير في حد أو تخفيف من ظاهرتي التهرب و الغش الضريبي.

## الكلمات المفتاحية:

التهرب الضريبي ، الغش الضريبي، الرقابة الجبائية ، الضريبة

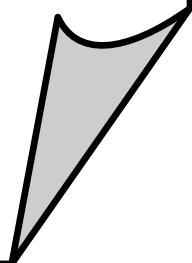
## Abstract:

Abstract: This study aims to identify the extent of the effectiveness of fiscal control mechanisms in limiting the phenomena of tax evasion and fraud, and to achieve this we conducted a field study at the level of the tax center of the state of Mostaganem, for a case study subject to accounting investigation, and in the end the study concluded that Tax control is a preventive and deterrent tool that contributes significantly to limiting or mitigating the phenomena of tax evasion and fraud.

## Keywords:

tax evasion, tax fraud, tax control, tax

المقدمة



## المقدمة العامة :

يعد فرض الضرائب أحد أهم طرق التي تستخدمها الدولة لدعم سياستها التنموية من أجل إدارة الاقتصاد وتوفير الخدمات العامة ، فالضريبة هي من أهم موارد أو مصادر الدخل للدولة فهي تعمل على تغطية نفقاتها و مساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي من أجل تحقيق ذلك تواجه الدولة عدة عقبات و تحديات لعل أبرزها ظاهرة التهرب و الغش الضريبي حيث تعمل هذه الأخيرة على تقليل من أهمية و فعالية النظام الضريبي المعتمد على مستوى الاقتصادي و المالي فهي تعد وسيلة من وسائل التخلص المكلف من أعباء الضريبة الواقعة على عاتقه سواء كان هذا المكلف شخصا طبيعيا أو معنويا تعتبر الرقابة الجبائية من أهم إجراءات معتمدة من قبل إدارة الضرائب بغية المحافظة على حقوق الخزينة العامة للدولة و هذا باعتماد على مختلف آلياتها و هياكلها من أجل مكافحة ظاهرة التهرب و الغش الضريبي .

ومن هنا نطرح الإشكال التالي :

كيف تساهم آليات الرقابة الجبائية في تقليل من حدة التهرب و الغش الضريبي ؟

### الأسئلة الفرعية:

- ما هي آثار التهرب والغش الضريبي؟
- ما هي أهم العقوبات التي تفرضها الإدارة الجبائية للحد من التهرب والغش الضريبي ؟
- ماهي الهيئات المكلفة بالرقابة الجبائية في الجزائر؟

فرضيات البحث: لإجابة عن التساؤلات نقترح الفرضيات التالية :

- 1 - التهرب الضريبي له تأثير على النمو الاقتصادي
- 2 - تأثر العقوبات والغرامات بشكل كبير على تقليل من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي.
- 3 - نظام الرقابة الجبائي معتمد في مركز الضرائب لولاية مستغانم و له دور كبير في تخفيف من ظاهرتي

### الغش والتهرب الجبائي

#### أهمية البحث:

هذه الدراسة تستند على أهمية الضرائب في تمويل الخزينة العامة ، وتتناول ظاهرة التهرب الضريبي ، التي تشكل عقبة كبيرة أمام الدولة. ولمواجهة هذه المشكلة ، تعتمد الدولة على الرقابة الجبائية كآلية ووسيلة وقائية مهمة لأغراض جبائية ، حيث تعد هذه الوسيلة من أهم المقومات الردعية والوقاية .  
ويمكن للدراسة أن تسلط الضوء على ضرورة تحسين النظام الضريبي وتطويره لزيادة الإيرادات الحكومية ، وتحسين مستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن .

## أهداف البحث:

- 1 - تسليط الضوء على الرقابة الجبائية في الجزائر من خلال تطبيق إطارها مفاهيمي، قانوني و تنظيمي
  - 2 - معرفة أهم العقوبات المسلطة على المتهمين مندفع الضريبة
  - 3 - إبراز آثار التهرب والغش الضريبي وكذلك وسائل مكافحتهما .
- أسباب اختيار الموضوع : تتمثل أسباب ودوافع اختيار هذا الموضوع في :

### ● أسباب ذاتية:

- رغبة الطالبتين واهتمامهما بالبحث في هذا الموضوع

### ● أسباب موضوعية:

- ملائمة الموضوع مع طبيعة التخصص

- نقص البحوث في مجال الجبائية

- موضوع يعالج مشكلة من مشاكل إدارة الضرائب ألا وهو التهرب والغش الضريبي .

حدود الدراسة: للبحث حدود مكانية كما له حدود زمنية تتمثل في:

- حدود مكانية : أجريت هذه الدراسة في مركز الضرائب CDI لولاية مستغانم

- حدود زمنية : أجريت هذه الدراسة خلال سنة الجامعية 2023/2022.

المنهج والأدوات المستعملة: حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بإتباع المنهج وصفي تحليلي و

ذلك من خلال تطرق لمختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالرقابة الجبائية و كذا التهرب و الغش الضريبي و هذا

ما يتوافق مع طبيعة البحث، و كذلك منهج دراسة حالة و تم اعتماد عليه في جانب تطبيقي باختيار مركز

الضرائب لولاية مستغانم و هذا لفهم العمل ميداني من قبل جهات المختصة في هذا مجال . كما تم الاعتماد على

مختلف قوانين و جرائد الرسمية، الكتب المقالات ...

## صعوبات البحث :

1 - قلة المراجع ونقص الكتب خاصة بمجال الرقابة الجبائية

2 - انشغالات الإدارة الجبائية الي عرقلت سير الدراسة

3 - تحفظ مصالح الضرائب على بعض المعلومات لاعتبارها سر مهني

## الدراسات السابقة :

- سليمان عتير ، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية - دراسة حالة مديرية

الضرائب لولاية الوادي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،

تخصص المحاسبة، جامعة بسكرة 2012/2011

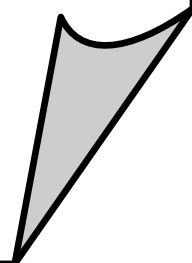
- العثماني مصطفى ، نظام المعلومات و دوره في تفعيل الرقابة الجبائية -حالة الجزائر- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، فرع مالية و محاسبة ، مركز الجامعي المدية ، أكتوبر 2008
- لياس قلاب ذبيح ، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية- دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أم البواقي ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص المحاسبة ، جامعة بسكرة ، 2010/2011
- بوشري عبد الغني ، فعالية الرقابة الجبائية و أثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر(1999-2009) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية و بنوك ، جامعة تلمسين 2010-2011 ،
- ونادي رشيد ، دور الرقابة الجبائية في مكافحة الغش-حالة الجزائر- رسالة مقدمة وفق متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2001-2002

#### هيكل البحث :

- لغرض اختبار الفرضيات و الوصول لأهداف الدراسة ، تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول كما يلي:
- الفصل الأول: تناول الإطار النظري للتهرب و الغش الضريبي من خلال تطرق لمفهومهما و أنواعهما و العلاقة التي بينهم بإضافة إلى طرق التهرب و الغش الضريبي و هذا في مبحث الأول اما مبحث الثاني فاستعرضنا آثار و وسائل مكافحة التهرب والغش الضريبي
- الفصل الثاني : جاء تحت عنوان الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية، تطرقنا في مبحث الأول لمختلف مفاهيم الأساسية للرقابة الجبائية من خلال تعريف بها و أهدافها و أشكالها و مبادئها ، و في مبحث الثاني تطرقنا للإطار القانوني و التنظيمي للرقابة الجبائية، أما المبحث الثالث و أخير في هذا الفصل فخصصناه لصعوبات و إجراءات و كذا العقوبات والغرامات الجبائية
- الفصل الثالث: يتعلق بدراسة تطبيقية للبحث التي أجريناها في مركز الضرائب لولاية مستغانم ، حيث قمنا بدراسة حالة من حالات الخاضعة للرقابة

# الفصل الأول

الإطار النظري للتهرب والغش الضريبي



## تمهيد الفصل الأول :

تعد الضريبة من المصادر المالية الرئيسية لبعض الدول والذي تستقي منه خزائنها حاجاتها المتزايدة من الموارد المالية، وظاهرة التهرب الضريبي ليست وليدة عصرنا الحالي، بل اقترن وجودها بوجود الضريبة نفسها، كما أنها لا تقتصر على منطقة جغرافية محددة، ولكنها أخذت بعدا وطابعا عالميا، فهي تمس جميع البلدان دون استثناء، خاصة النامية منها الجزائر لذا بات لزاما التصدي له ومكافحته بكل الوسائل الكفيلة للحد منه أو منعه بهدف ضمان استمرارية ديمومة دخول الموارد المالية للخزينة العامة للدولة.

بناء على ما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري للتهرب والغش الضريبي وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين :

- ✓ المبحث الأول: ماهية التهرب والغش الضريبي وطرقها المتبعة .
- ✓ المبحث الثاني: آثار التهرب والغش الضريبي ووسائل مكافحتهم.

### المبحث الأول: ماهية التهرب و الغش الضريبي

إن التهرب و الغش الضريبي الحق ضررا بهذا المصدر بحيث أصبحت هذه الدول عاجزة عن النهوض بالتزاماتها وواجباتها اتجاه المجتمع و مما لا شك فيه أن التهرب و الغش الضريبي و ما ينطوي عليه مفهومه من معنى تخلص المكلف من عبء ضريبي من خلال لجوئه إلى وسائل مختلفة من الحيل و الخداع بات يشكل سلوكا خطيرا في معظم الدول الأمر الذي يؤثر سلبا على كيانها المالي و مؤسساتها المالية و الاجتماعية، سنتطرق في هذا المبحث إلى المطالب التالية :

#### المطلب الأول: مفهوم التهرب و الغش الضريبي و أنواعهما :

سنحاول في هذا المطلب إبراز مفهوم كلا من التهرب و الغش الضريبي و مختلف أنواعهما

#### الفرع الأول: تعريف التهرب الضريبي و أنواعه

خصص هذا الفرع للتطرق إلى تعريف التهرب الضريبي وكذا مختلف أنواعه

#### 1 - تعريف التهرب الضريبي Evasion fiscal :

ويعرف التهرب من الضريبة بعدة تعاريف أهمها أن يسعى الملزم بالضريبة إلى التخلص منها رغم تحقق الواقعة المنشأة للضريبة في تعتمد الاحتيال للتخلص من عبئها. ويعرفها البعض الأخر أن يسعى الملتزم بدفع الضريبة إلى التخلص منها دون ارتكاب أية مخالفة لقانون الضريبة. (زغدود، 2011، الصفحات 209-210)

التهرب الضريبي معناه عدم دفع الضريبة و التخلص منها جزئيا أو كليا، وقد يكون هذا التهرب مقصودا في الحالة التي يستثني فيها المشرع بعض النشاطات من الخضوع إلى الضريبة، فيستغل المكلفون بالضريبة هذه الاستثناءات لصالحهم و ذلك بالبحث عن الثغرات التي يتملصون من خلاله و لا يدفعون الضريبة، وهنا لا يكون المكلف قد ارتكب مخالفة و لا يمكن متابعته قضائيا (برحماني، التشريع الضريبي الجزائري، صفحة 59)

هو مجموع السلوكيات الرامية إلى تقليص مبالغ الاقطاعات الضريبية الواجبة الدفع. فإذا كان باستخدام أدوات المشروعة فيدخّل في إطار الأمثلة، وإذا كان بوسائل غير مشروعة فيدخّل ضمن دائرة الغش الضريبي. (قدي، دراسات في علم الضرائب، 2011، صفحة 216)

و من هذه التعريفات نستخلص أن التهرب الضريبي هو تجنب دفع الضرائب وفق وسائل الخداع و التحريف غير القانونية الذي يقوم به المكلف بالضريبة و يمكن أن يكون كليا أو جزئيا أو عن طريق التجنب.

#### 2 - أنواع التهرب الضريبي:

يوجد نوعين من التهرب الضريبي وهما كالتالي :

1-2 التهرب الضريبي المشروع: يقصد به تخلص الممول من أداء الضريبة نتيجة استفادته من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي، أي بالاستفادة من الثغرات القانونية التي تتيح له التخلص من دفع الضريبة دون أن تكون هناك مخالفة للنصوص القانونية. و ذلك كأن تلجأ بعض الشركات إلى توزيع أرباحها على شكل أسهم

مجانية لصالح مساهمها للتخلص من أداء الضريبة على إيرادات القيم المنقولة و ذلك في حالة عدم النص القانوني على تناول مثل هذه الأوعية و هي أسهم و كذلك كإنتاج بعض السلع بمواصفات تختلف عن المنصوص عليها في القانون تجنباً لأداء ضريبة الإنتاج . و كذلك بإدخال بعض التعديلات على الوقائع و الأوعية التي تتناولها النصوص القانونية بالضريبة كتخصيص نوع من الأعلاف أو رعي الماشية في المناطق معينة كالمناطق الجبلية و غيرها. (عناية، 2003، صفحة 342)

2-2 التهرب الضريبي غير المشروع: عندما يقدم المكلف على مخالفة الأحكام القانونية بمسك طرائق الغش و الاحتيال مرتكبا بذلك جرائم مالية يعاقب عليها القانون و من أمثلة التهرب الغش غير المشروع: (الخاطي و الشامية، 2002، صفحة 216)

- عدم دفع الضريبة المترتبة على المكلف ، و ذلك عندما يهرب المكلف خارج و بالتالي يصعب على السلطات تحصيل الضريبة المترتبة عليه
- أن يقوم المكلف بتقديم تصريح ضريبي غير صحيح بحيث لا يتضمن جميع نشاطاته أو لا يتوافق معه جميع البيانات و الوثائق المؤيدة لما هو مسجل ضمن التصريح الضريبي
- عدم التقديم المكلف تصريحاً ضريبياً عن النشاط الخاضع للضريبة و معتمداً في ذلك على عدم وجود مقر لنشاطاته أو يعتمد إلى نقل نشاطه من جهة أخرى و يتحقق هذا الأمر بسبب ضعف الوسائل المالية في حق المكلفين.

### الفرع الثاني: تعريف الغش الضريبي وأنواعه

#### 1 - تعريف الغش الضريبي *fraude fiscal*:

يتخذ الغش الضريبي عدة صور كان يخفي المكلف نشاطه أو يمتنع عن تقديم أي تصريح يكون مجبر قانوناً على تقديمه ، أو تقديم تصريحات مخالفة للواقع ، ليحول دون استفادة الخزينة العامة للدولة من الضرائب المفروضة عليه . و يرى البعض أن السبب الأساسي الذي يدفع الأشخاص إلى الغش هو نقص الوعي ، و تدني المستوى الأخلاقي ، فلا يمكن للدولة الحد من ظاهرة الغش بالمواعظ الأخلاقية ، و إنما لابد من مكافحة الظاهرة بوسائل وقائية و زجرية. (برحماني، التشريع الضريبي الجزائري، صفحة 60)

والغش إما أن يكون من خلال دفع بجهل الممول بنصوص القانون أو عدم علمه بالنصوص وبالشرائع التي تلزمه دفع الضريبة وبالتالي لا يدفعها، وأما أن يتجه إلى القيام بالتصرفات تخالف شفافية التسليم بتطبيق القانون الضريبي كما لو قام المنتج بإخفاء السلع التي ينتجها الواجب الدفع الضرائب عليها، وإما أن يقوم بهريب السلع المسودة حتى لا تخضع للتعريف الجمركية. (علام، 2012، الصفحات 174-175)

و من ناحية الأخرى يمكن تعريفه على أنه احتيال قانوني والتخلص بالضريبة وإساءة استخدامها وتجنب دفع الضريبة واختبار الحر ضد القانون واقتصاد وذلك من خلال انتهاك الضرائب إجراء عن طريق إغفال مضلل أو إغفال بالدفع مما يؤدي إلى توليد ضرائب أقل من تلك التي يجب دفعها (kheir-eddine, 2016, p. 37).

و منه هو الاحتيال الضريبي و مخالفة القانون للتملص من دفع الضريبة و هو فعل إرادي و سلوك هادف لمخالفة قانون الذي يعتمد على عنصر القصد لمخالفة قانونية.

## 2 - أنواع الغش الضريبي:

اختلفت أقوال و اتسعت في تصنيف الغش الضريبي: (بكريتي، 2015، الصفحات 6-7)

1 2 الغش حسب درجة التعقيد: و ينقسم إلى قسمين الغش البسيط و الغش المركب:

أ - الغش الضريبي البسيط (العادي): يعتبر كل تصرف أو حذف بحسن النية لأجل التخلص من الضريبة، فهو محاولة تضليل بغية تخفيض الضريبة إلى أقل قدر ممكن من خلال تقديم تصريحات خاطئة عمدًا، التأخير أو عدم تقديمها.

ب - الغش المركب: إن استعمال الطرق التدليسية ليس فقط عند الهروب من دفع الضريبة، كذلك محاولة تضليل الرقابة مثل تقديم فواتير مزورة ناتجة عن نية تجنب الضريبة، تضخيم قيمة الأعباء و تخفيض الإيرادات.

2 2 الغش حسب المفهوم القانوني: ينقسم إلى نصفين:

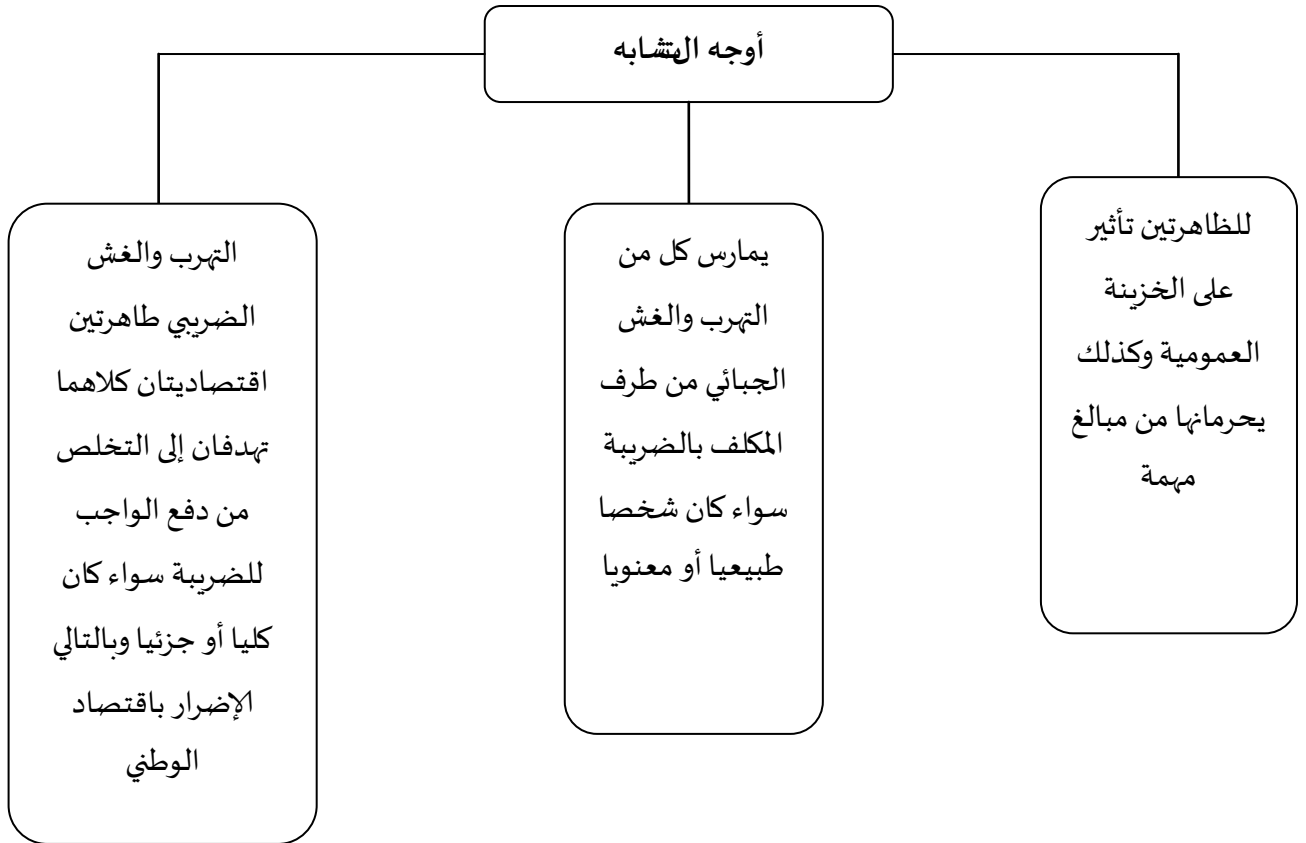
أ - الغش الضريبي القانوني: إن وجود ثغرات و غموض في القانون الجبائي، يمكن المكلف بالضريبة من تجنب الاقتطاع المفروضة عليه، دون خرق للقانون فبذلك هو المرور ببطء فوق القانون، فبمعرفة القوانين يدرك الثغرات و يغتنمها.

ب - الغش الضريبي غير القانوني: هو الخرق المباشر للقوانين و التشريعات الجبائية، إذ يكلف هذا الأخير فرض عقوبات جنائية بوجود نص صريح يدل على عدم شرعية هذا العمل الذي قام به المكلف بنية سيئة.

المطلب الثاني : الفرق بين التهرب و الغش الضريبي

و يمكن تلخيص فرق بين التهرب و الغش الضريبي في تبيان أوجه التشابه و الاختلاف كالآتي:

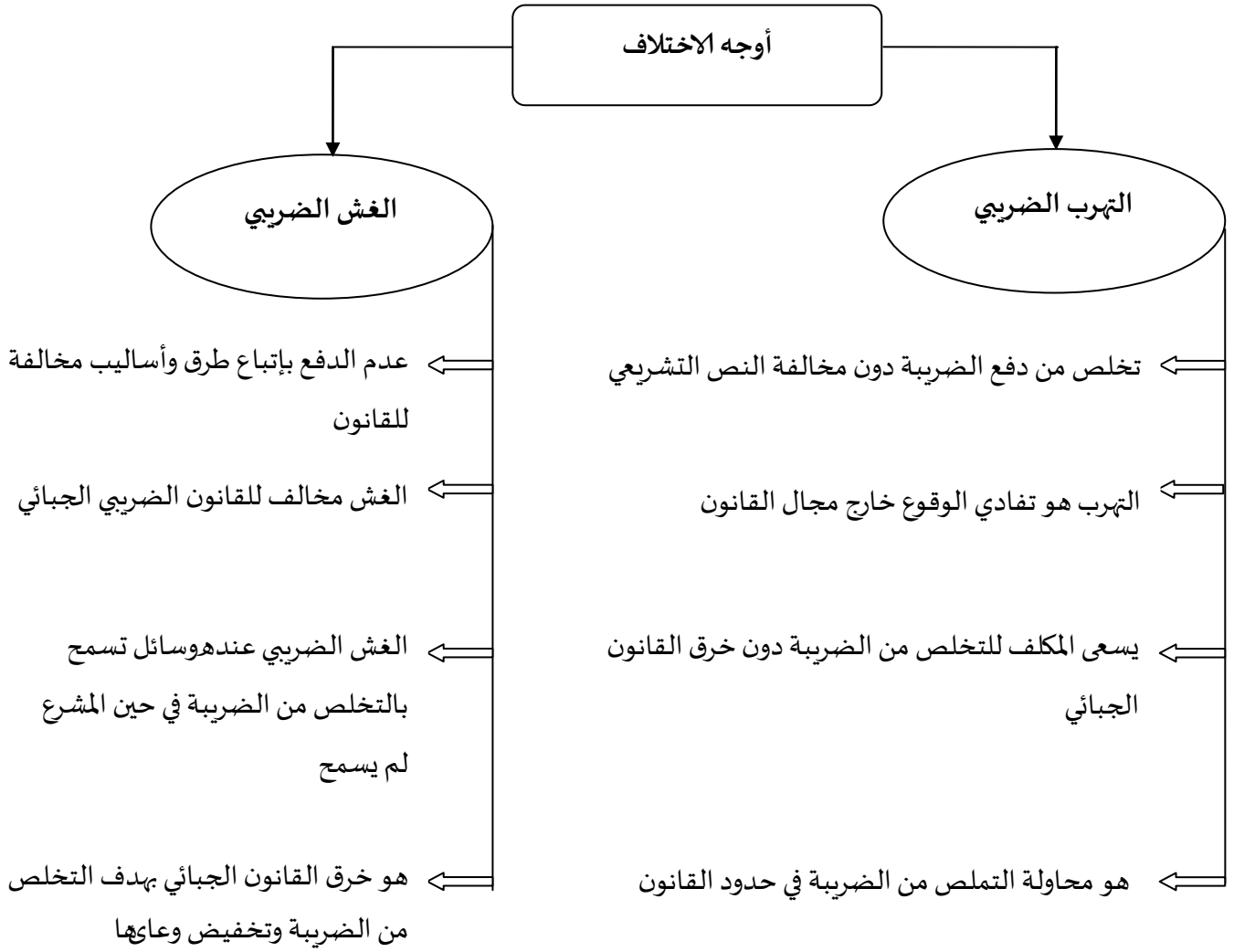
الشكل(01): أوجه التشابه بين التهرب و الغش الضريبي



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على كتاب شذرات النظرية الجبائية، دكتور رضا خلاصي، دار الهومة

الجزائر ص 464

الشكل (02): أوجه الاختلاف بين الغش والتهرب الضريبي



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا رحال نصيرة و موفوق سهام، الضغط الضريبي كحافز لتهرب والغش

الضريبي، مجلة العلوم الإدارية والمالية، الوادي، مجلد 2 العدد 2، 2018، ص 236-243

المطلب الثالث : طرق التهرب و الغش الضريبي

تتعدى أشكال وطرق التهرب الضريبي باختلاف نوع نشاط ومن أبرزها :

1 - التهرب عن طريق العمليات المحاسبية : (الغني، فعالية الرقابة الجبائية و اثرها في مكافحة التهرب الضريبي في جزائر (1999-2009)، 2010-2011، الصفحات 58-61)

تتميز معظم الأنظمة الحديثة بأنها تصريحية بحيث يتم تحديد الحقوق الواجبة الدفع خلال التصريحات التي يكتبها المكلف باستعمال العمليات المحاسبية، أما عن طريق تخفيض الإيرادات أو التضخيم التكاليف

- تخفيض الإيرادات: يقوم من خلالها المكلف بتخفيض جزء من وعاء الضريبة أو التخلص من دفعها كليا و يتم ذلك بتسجيل قيمة المبيعات بأقل من قيمتها الحقيقية مثل المحامين والأطباء الذين لا يقومون في الغالب بالتصريح بالعدد الحقيقي للقضايا أو المرضى وذلك لصعوبة تحديد الأتعاب الحقيقية التي يتحصلون عليها نتيجة تقديم خدماتهم.

- تضخيم التكاليف: يمكن للمكلف التهرب عن طريق التقليل من وعاء الضريبة بالمبالغة في تضخيم التكاليف، إلا أن التشريع الضريبي الجزائري أتاح للمكلف خصم هذه التكاليف وفق شروط تتمثل في :
  - أ - أن تكون لهذه التكاليف علاقة مباشرة بنشاط المؤسسة .

ب - أن تكون مبررة بوثائق رسمية .

ت - أن تكون موظفة لصالح المؤسسة .

ث - أن تؤدي إلى تخفيض الأصول الصافية للمؤسسة وأن تمارس خلال السنة المالية .

غير أن المكلف بالضريبة لا يلتزم بهذه الشروط و يخالفها عن طريق المبالغة في التكاليف المشروعة.

2 - التهرب عن طريق العمليات المادية و القانونية : (ونادي، 2001-2002، الصفحات 42-43)

- التهرب عن طريق العمليات المادية: كإخفاء مشتريات من بضائع و لوازم، أو ممارسة نشاط خارج المناطق العمرانية بدون تصريح.

- التهرب عن طريق العمليات القانونية: أي إحداث وضعية مادية مخالفة للوضعية القانونية و ذلك باستعمال تقنيات التهرب منها:

أ - تحقيق عدة مداخل يصرح بها في عناوين مختلفة لإخضاعها لمعادلات منخفضة.

ب - الحصول على امتيازات ضريبية أو شبه الضريبية في إطار الوكالة الوطنية لتدعيم الاستثمارات ( APSI ) أو

الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب (ANSEJ) ثم يتم التنازل في عن الاستثمارات المقتناة خارج الرسم،

مما يفوت على خزينة الدولة مبالغ ضخمة.

## المبحث الثاني: آثار التهرب و الغش الضريبي ووسائل مكافحته

ينجم عن التهرب الغش الضريبي آثار سلبية مما يستدعي على الدولة إيجاد حلول ووسائل لمكافحتها

سنتطرق إليها في هذا المبحث :

## المطلب الأول: آثار التهرب، الغش الضريبي

يؤدي الغش الضريبي إلى إحداث مجموعة من آثار نذكر أهمها في ما يلي : (قدي، دراسات في علم الضرائب، 2011، الصفحات 227-228)

- نقص في موارد الدولة و الحد من قدرتها على القيام بواجباتها و تغطية النفقات .
  - الدفع بالخرينة العامة إلى البحث عن مصادر أخرى لضمان القدرة على القيام بواجباتها المتزايدة للإنفاق .
  - اختلال العدالة الضريبية و المجتمعية بحيث هناك بعض الممولين يدفعون التزاماتهم الضريبية و البعض الآخر لا يدفع مما يضاعف الترابط الاجتماعي من جهة و يعمق ذلك ضعف قدرة الدولة على الإنفاق على البعض الجوانب الاجتماعية مثل الصحة التعليم والخدمات الاجتماعية، مما يترك اثر سلبي على التنمية البشرية.
  - انتشار الفساد في المجتمع خاصة في ظل انخفاض العقوبات الردعية مما يدفع بالملتزمين إلى محاولة الاقتداء بالمتهربين حتى يكونوا سواء.
- و كذلك : (ناصر، الصفحات 160-161)
- نقص الإيرادات الدولة بسبب التهرب لا يسمح بالتكوين بادخار عام، لذلك يحد من مقدرة الدولة على القيام بالمشاريع الاستثمارية التي تقتضيها التنمية، بالإضافة إلى ذلك فان انخفاض معدلات الادخار يجعل الدولة تقلص حجم الإعفاءات الممنوحة في إطار ترقية الاستثمار، و يترتب على ذلك ركود متميز بارتفاع معدلات التضخم و البطالة.
  - كما يعمل التهرب الضريبي الإخلال بقواعد المنافسة حيث تصبح المؤسسات المتهربة أفضل من تلك التي تؤدي واجباتها الضريبية. حيث تكون لها إمكانيات تمويلية هائلة، تسمح بتحسين جهازها الإنتاجي و تقوية مكانتها في السوق. كما يضر التهرب الضريبي بإنتاجية المؤسسة بحيث يعمل ذلك التهرب إلى توجيه عناصر الإنتاج إلى أنشطة التي يسهل فيها التهرب الضريبي حتى لو كانت هذه الأنشطة ذات إنتاجية ضعيفة، وهذا على حساب المشروعات الأكثر كفاءة، بالإضافة إلى الإخلال بالتوازن الجهوي للاقتصاد الوطني نحو إرسال اقتصاد غير رسمي أو ما يعرف بالاقتصاد الموازي والذي يحدث مشاكل عديدة تعرقل السير الحسم للاقتصاد الوطني.
  - يعتبر التهرب الضريبي نتيجة لعدم فعالية النظام الضريبي، لذلك فان انتشار ظاهرة التهرب الضريبي كدليل على عدم فعالية النظام الضريبي، في هذا المجال نجد أن التهرب الضريبي لا يحقق مبدأ العدالة الضريبية، ويعتمد عن التكافل الاجتماعي، كما يقلص الإيرادات المالية المداولة، لذلك يعمل التهرب

الضريبي على عدم تحقيق أهداف السياسة الضريبية -المالية، الاقتصادية والاجتماعية - وبالتالي يقلص من أهمية الضريبة.

المطلب الثاني: وسائل مكافحة التهرب الضريبي، الغش الضريبي.

إن مكافحة التهرب الضريبي تستدعي تلاقي أسبابه ومعالجته حيث أن التهرب قد يتم داخل إقليم الدولة الواحدة أو على نطاق أكثر من دولة وذلك ب: (خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، 2010، الصفحات 230-231)

- اللجوء إلى إجراءات الوقاية والمتمثلة في تعديل الأحكام القانونية المتعلقة بتقدير وتحصيل الضرائب على نحو يكفل الحد من إمكانيات التهرب الضريبي .
- تشديد العقوبات المقررة على كل من يرتكب جريمة التهرب الضريبي .
- تنمية الوعي الضريبي عند المكلفين وتعريفهم بضرورة الالتزام الضريبي، وهذا يتطلب تعريف الأفراد بواجباتهم الضريبية ، بوسائل الإعلام المختلفة وتشجيعهم على تنظيم حساباتهم المالية .
- و أيضا: (قدي، دراسات في علم الضرائب، 2011، الصفحات 228-229)
- تبسيط النظام الضريبي وتحسين شفافيته.
- رفع كفاءة الإدارية الضريبية برفع مستوى تأهيل الموارد البشرية وتحصيلهم ضد الفساد بتحسين مكافأتهم
- تعزيز مراقبة الضريبة وتوسيع نطاقها لتشمل مختلف فئات المجتمع الضريبي .
- تعميق عدالة النظام الضريبي بزيادة حدته من جهة وتقليل مستويات الضغط الضريبي الى حدود مستوى القدرة على تحملها اقتصاديا و بيكولوجيا .
- تحسين علاقة إدارة الضريبة بالمولدين والسعي الى تغيير نظرة الممولين اتجاه إدارة الضريبة باعتبارهم زبائن لديها، وان التعاون لابد إن يكون سيد الفضل عن الاستماع المستمر إلى انشغالاتهم وشكاويهم والآخذ بعين الاعتبار لمقترحاتهم.
- العمل على رفع روح المواطنة لدى بمولدين بتعميم ثقافة الضريبة عن طريق وسائل الإعلام والبرامج التعليمية.
- اعتبار الغش الضريبي ليس مجرد جنحة وإنما مخالفة جنائية تؤدي إلى حرمان مرتكبيها من الحقوق المدنية والسياسية .
- إعداد مدونة وطنية للمتهربين .
- تبادل المعلومات بين الهيئات والإدارات ذات علاقة بالضرائب ، وتمكين الوصول إليها بطريقة سريعة لأساليب آلية .

## خلاصة الفصل الأول :

التهرب و الغش الضريبي يعتبران من أخطر الآفات وأبرز العقبات، فعلى ضوء ما قدمناه في هذا الفصل من دراسة حول ظاهرة التهرب والغش الضريبي تبين لنا أن هذه الأخيرة ما هي إلا نتيجة لنظام ضريبي سيء وغير كفء ، حيث تخلف هذه الظاهرة أثار سلبية تؤدي باختلال التوازن المالي للدولة، فقد تم إبراز الرقابة الجبائية كوسيلة حتمية وضرورية لمحاربة هذه الظاهرة إلا أنها تبقى عاجزة وقاصرة أمام العديد من النقائص لمحدودية الوسائل المادية والبشرية خاصة منها الكفاءات العليا في الميدان المحاسبي والقانوني وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

## الفصل الثاني

# الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية

## تمهيد الفصل الثاني:

تعتبر الرقابة الجبائية آلية فعالة تعتمد عليها الدولة ، حيث تسعى الإدارة الجبائية إلى تأكيد من صدق وسلامة تصريحات مدلى بها من طرف المكلفين بالضريبة و مراقبتها وهذا في سبيل مكافحة ظاهرة التهرب والغش جبائين وكذا صون حقوق الخزينة العمومية .

وعليه سنحاول في هذا الفصل استعراض مختلف الجوانب الرقابية الجبائية في ثلاثة مباحث وهي:

- ✓ المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الرقابة الجبائية .
- ✓ المبحث الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية .
- ✓ المبحث الثالث: الصعوبات، الغرامات و العقوبات الجبائية

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الرقابة الجبائية .

تعتبر الرقابة الجبائية أداة وقائية و ردعية في يد الإدارة الجبائية . حيث تهدف وبأشكالها المتنوعة للتحقق من صحة التصريحات التي يقدمها المكلفون و كذا محاربة ظاهرة التهرب و الغش الضريبي ، و من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى المطالب التالية:

المطلب الأول : مفهوم الرقابة الجبائية وأهدافها :

نبدأ الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية بمفهومها وكذا أهدافها كما يلي:

الفرع الأول: تعريف الرقابة الجبائية:

من أهم تعاريف المفتوحة للرقابة الجبائية ما يلي :

الرقابة الجبائية هي " تلك الإجراءات التي يقوم بها المفتش للتحقق من مدى مصداقية المحاسبة سواء من حيث الشكل او المضمون و من خلالها يقيم المحقق نوعية المحاسبة في الشكل و المضمون المؤسسة ما و يتحقق من صحة و دقة العمليات و أرصدة الحسابات المقيدة في الوثائق المحاسبية و مقارنتها بعناصر استغلال النشاط و من تلك العناصر الخارجية المشتريات ، المبيعات ، رصيد البنك، الممتلكات... الخ و هذا بهدف مراقبة التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة و كذا التحقق من وعاء مختلف الضرائب و الرسوم خلال سنوات التحقيق لنشاط معين و إجراء التعديلات المصرح بها". (لشلح، 2018، صفحة 267)

كما تعرف على أنها " فحص التصريحات و كل سجلات ووثائق و مستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين و ذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية " (بوباتة، 2021، صفحة 54)

و يمكن كذلك تعريفها من ناحية القانونية على أنها: "مجموع العمليات و الإجراءات التي تهدف إلى التحقق من صحة و نزاهة التصريحات المقدمة من طرف المكلف ، و ذلك من خلال مقارنتها بعناصر و معطيات خارجية ، و هذا الحق محفوظ بنصوص و مواد التشريع الجبائي". (عتير، 2011-2012، صفحة 81)

و من التعريفات السابقة نستخلص أن الرقابة الجبائية تعد من أهم إجراءات التي تقوم بها الإدارة الجبائية للتحقق من مدى مصداقية و صحة تصريحات و وثائق مقدمة من طرف المكلفين بالضريبة و هذا لتقليل و الحد من أعمال تدليسية و تملص الضريبي .

الفرع الثاني: أهداف الرقابة الجبائية :

للقابة الجبائية عدة أهداف تسعى إلى تحقيقها نوجزها في الأسطر التالية:

أولاً - الهدف القانوني: و يتمثل في تأكيد من مدى مطابقة مختلف التصرفات المالية للمكلفين بالضريبة مع القوانين و الأنظمة ، فحرصاً على سلامة هذه القوانين و كذا الأنظمة تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية و

المحاسبة لمعاقبة المكلفين عن أية مخالفات يقومون بها للتهرب من دفع مستحقاتهم الجبائية . (العثماني، 2008، صفحة 103)

ثانيا- الهدف الإداري: و يتمثل في : (زرزون و عتير، صفحة 42)

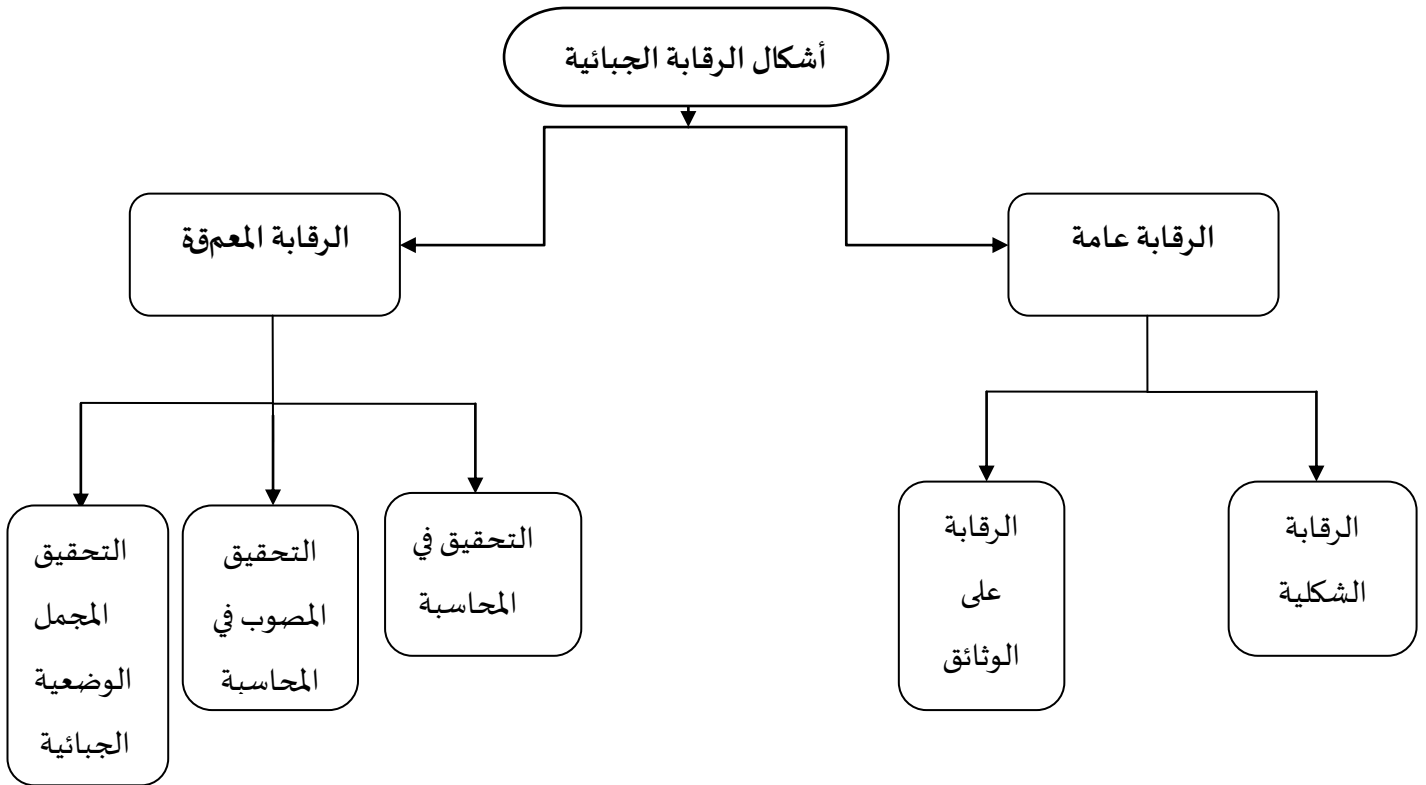
- تحديد الانحرافات و كشف الأخطاء يساعد الإدارة في المعرفة و الإلمام بأسبابها و بالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشاكل التي تنجم عن ذلك.
  - إعداد الإحصائيات كنسب التهرب الضريبي.
  - إمكانية كشف الثغرات القانونية التي تساعد على التملص الضريبي و محاولة إيجاد حلول لها.
- ثالثا- الهدف المالي و الاقتصادي: حيث تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من التلاعب، أي حمايتها من كل ضياع بأي شكل من الأشكال، و هذا لضمان دخول الإيرادات أكبر للخبزينة العمومية، و بالتالي زيادة الأموال المتاحة للإنفاق العام مما يؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع . (نوي، 2004، صفحة 43)

رابعا- الهدف الاجتماعي: على الصعيد الاجتماعي نجد أن الرقابة الجبائية تهدف لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية و ضمان المنافسة نزيهة بين المتعاملين من خلال توسيع نطاق الرقابة الجبائية لتشمل جميع المتعاملين الاقتصاديين. (عوادي، 2019، صفحة 77)

المطلب الثاني : أشكال الرقابة الجبائية

تأخذ الرقابة الجبائية عدة أشكال ، وهي مبينة في الشكل التالي :

الشكل (3) : أشكال الرقابة الجبائية



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على اعتمادا على بلخير محمد سعد الدين و مصمودي أنيس ، آليات الرقابة الجبائية الحديثة ودورها في فحص الجبائية الشاملة للمؤسسة الاقتصادية ، مجلة المنهل الاقتصادي ، الوادي ، المجلد 03 ، العدد 01 ، ص 152 \ 153 .

أولاً: الرقابة العامة (شاملة):

- هذا النوع من الرقابة يتم على مستوى الضرائب ونميز فيه نوعين من الرقابة: رقابة الشكلية، رقابة على الوثائق.
- رقابة الشكلية: تعتبر الرقابة الشكلية أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات المقدمة من طرف المكلف إلى مكتب الرقابة في مكاتب المفتشيات ووفق الملفات الممسوكة من قبلها دون الخروج إلى ميدان والتي تشتمل مختلف المدخلات التي تهدف إلى تصحيح الأخطاء المادية المرتكبة أثناء تقديم المكلفين التصريحات إلى المصالح الجبائية ، أي تأكد من كيفية تقديم المعطيات والمعلومات التي تتضمنها التصريحات من الناحية الشكلية دون

إجراء أي مقارنة بين ما تحتويه من المعلومات وتلك التي تتوفر عليها الإدارة. (ابراهيم و القادر، 2015، الصفحات 279-280)

● رقابة على الوثائق: وهو ثاني إجراء تقوم به الإدارة الجبائية بعد الرقابة الشكلية بعكس هذه الأخيرة فان الرقابة على الوثائق يجب أن تكون كاملة وهذا ما يستلزم المراقبة الإنتقادية و الإجمالية فيتمثل دورها في جملة من الفحوصات الدقيقة التي تتم على مستوى المكتب ، فتقوم الإدارة الجبائية بمقارنة المعلومات المصرح بها بالمستندات الملحقة بالتصريح وكذا جميع المعلومات والبيانات التي هي في حوزة الإدارة الجبائية. (لدرم، صفحة 81)

ثانيا: الرقابة المعمقة: هي استمرار للرقابة على الوثائق وتعد الرقابة المعمقة رقابة خارجية أي في عين المكان حيث يمارس المكلفون مهامهم وتتضمن ثلاث أنواع من الرقابة تتمثل في:

- التحقيق في المحاسبة: أن التحقيق في المحاسبة هو مجموعة عمليات التي يستهدف منها مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة وفحص محاسباته، و التأكد من مدى تطابقها مع المعطيات المادية وغيرها حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها، و الهدف الأساسي من وراء هذا التحقيق هو إبراز كل الأخطاء و الإغفالات المتضمنة في محاسبة المكلف بغرض التأكد من صحة وعاء مختلف الضرائب والرسوم المستحقة التي قدمتها المحاسبة. (ولبي، 2009، صفحة 07)
- التحقيق المصوب في المحاسبة: يتم هذا التحقيق لنوع أو عدة أنواع من الضرائب، لفترة كاملة أو جزء منها غير متقدمة أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية، ويتم كذلك التحقيق عندما تشكل الإدارة في صحة المستندات أو الاتفاقيات التي تم إبرامها من طرف المكلفين بالضريبة، و أثناء هذا التحقيق يمكن ان يطلب من المكلفين بالضريبة محقق معهم تقديم وثائق محاسبية و الوثائق توضيحية على غرار الفواتير والعقود والوصول طلبيات أو التسليم المرتبطة بالحقوق والضرائب والرسوم والأتاوى المتعلقة بالتحقيق. (وزارة المالية، 2021، صفحة 09)
- التحقيق المعقد في الوضعية الشاملة: تضم مجموعة من المعلومات المشكلة لمصلحة التي تقوم بدراستها عن طريق الرقابة المعمقة والتي تتمثل في دراسة الملفات بدقة وبصفة معمقة وبكل موضوعية ومقارنتها مع العناصر الخارجية لكل مكلف، وهذا نوع من الرقابة يستطيع لمس النشاط وكذلك الشخص الطبيعي. (ميلود و كمال، الرقابة الجبائية في الجزائر، الإطار العام، الأهداف و الطرق، العوامل المعيقة لها و سبل التفعيل، 2018، صفحة 313)

في هذا التحقيق يقوم الأعوان المحققون من التأكد من انسجام الحاصل بين المداخيل المصرح بها من جهة، والذمة المالية والعناصر المكونة لنمط معيشة الأعضاء المقر الجبائي من جهة أخرى، كما يمكن القيام بهذا

التحقيق عندما تظهر وضعية الملكية وعناصر نمط معيشة لشخص لغير محصي جبائيا، وجود أنشطة و مداخيل متملصة من الضريبة. (وزارة المالية، 2021، صفحة 11)

### المطلب الثالث: مبادئ الرقابة الجبائية

كي تؤدي الرقابة الجبائية وظائفها و تحقق أهدافها لابد أن تتوفر على مبادئ أساسية لها، تتمثل في:

- 1- إقامة نظام جبائي محكم: لا يمكن لإدارة الرقابة الجبائية أن تقوم بمهامها دون وجود نظام ضريبي محكم، إذ تنعكس نوعية السلطة التشريعية في المجتمع على التشريعات التي تسنها ومن بينها النظام الضريبي، لهذا فان أي نظام ضريبي فعال يجب أن يؤثر على ما يلي: (الحليم و شول، 2017، صفحة 349)
  - بساطة صياغته ووضوحه وسهولة أسلوبه.
  - ضرورة تحقيق العدالة الضريبية.

- 2- ترقية الإدارة الجبائية: إن التشريعات والإجراءات المتبعة لتحصيل الموارد العامة لا تتحقق لها فعالية الحقيقية إن لم تكن الأداة التنفيذية والمتمثلة في الإدارة الجبائية على مستوى مقبول من الكفاءة والفعالية والتنظيم، لذلك يرجع فقهاء الجبائية مشكلة الغش الضريبي إلى عدم فعالية النظام الجبائي والتي تستلزم وجود هيكل إداري منظم وعصري ومن ثم لابد القيام بالاصطلاحات وتعديلات تؤدي إلى تحسين وترقية الجهاز الإداري ولكي يتحقق ذلك على أحسن وجه و يجب تزويد الإدارة بكل الوسائل المادية والبشرية اللازمة. (العثماني، 2008، صفحة 109)

### المبحث الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي لرقابة الجبائية.

تختلف وسائل القانونية والتنظيمية للرقابة الجبائية مما سنتطرق إليها في المطالب الآتية:

#### المطلب الأول: الوسائل القانونية المخصصة للرقابة الجبائية

ويقصد بها الحقوق المخولة لإدارة أثناء أداء عمليتها الرقابية، وكذا منح ضمانات لمكلف لحمايته من التعسف الإداري. وهذه الوسائل تتمثل في:

أولاً: حقوق الإدارة الجبائية: منح المشرع الجزائري مجموعة من الحقوق للإدارة الجبائية حتى تؤدي مهامها الرقابية تتمثل في:

- 1- حق الرقابة: نصت المادة 02-18 من قانون الإجراءات الجبائية على أن للمصالح الإدارة الجبائية الحق بالقيام بكل أشكال الرقابة الجبائية سواء الرقابة على التصريحات أو المستندات المستعملة من اجل تأسيس كل ضريبة أو رسم، وكذا مراقبة المؤسسات والهيئات التي ليس لها صفة التاجر وتدفع أجور وأتعاب أو مرتبات مهما كانت طبيعتها. (العوادي و رحال، 2016، صفحة 35)

- 2 - حق الاطلاع: هو وسيلة مساعدة للرقابة الجبائية التي بحوزة الإدارة الجبائية للتأكد من صحة المعلومات المجمعة من دراسة المستندات والملفات المكلف. (الغني، فعالية الرقابة الجبائية و اثرها في مكافحة التهرب الضريبي في جزائر (1999-2009)، 2010-2011، الصفحات 95-96)
- حيث نصت المادة 45 من قانون الإجراءات الجبائية: "يسمح للأعوان الإدارة الجبائية قصد تأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها بتصفح الوثائق والمعلومات". (وزارة المالية، 2021، صفحة 20)
- 3 - حق المعاينة والحجز: يقصد بالمعاينة انتقال مصالح الإدارة الجبائية إلى مكان ممارسة النشاط من اجل معاينة الميدانية ويتم ممارسة هذا الإجراء في حالة وجود قرائن تدل على ممارسات تدليسية من طرف المكلف بالضريبة. (قلي و بلول، 2018، صفحة 159)
- وحسب نص المادة 35 من قانون الإجراءات الجبائية فإنه تتم معاينة وحجز الوثائق والأموال التي تشكل الأدلة على وجود الطرق التدليسية، تحت سلطة القاضي ورقابته. ويجب أن يكون الطلب الترخيص المقدم لسلطة القضائية من طرف مسئول الإدارة الجبائية المؤهل ومؤسسا وان يحتوي على كل البيانات التي هي في حوزة الإدارة بحيث تبرر بها المعاينة. (وزارة المالية، 2021، الصفحات 13-14)
- 4 - حق إجراء البحث والتحقيق: تطرقت المادة 33 من القانون الإجراءات الجبائية على حق إجراء التحقيق ويقصد به إجراء تحقيق من طرف أعوان الضرائب بالقيام بحضور تحت ادهم له رتبة مراقب على اقل لدى المؤسسات التي بعمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة ولدى كل شخص يقوم بهذه العمليات، بكل التحقيقات اللازمة لتأسيس الوعاء الضريبة ومراقبتها، ولهذا الغرض يمكنهم طلب تسليم الفواتير والدفاتر والسجلات وكل الوثائق المهنية التي تكون لها صلة بالعمليات أسفرت أو يمكن أن تسفر عن وضع فاتورة والشروع في معاينة العناصر المالية للمؤسسة وهذا الحق يمكن أن يمارس خلال ساعات النشاط، ويتم على اثر كل تدخل تحرير محضر تدون فيه التحريات وتفصل المخالفات، الملاحظة ويسجل فيه جرد الوثائق التي سلمها المكلف بالضريبة. (وزارة المالية، 2021، صفحة 13)
- 5 - حق التقادم: لقد منح المشرع للإدارة الجبائية الحق في التقادم فقد حدد الأجل الذي يتقادم فيه العمل الإدارة بأربع (4) سنوات، إلا في حالة وجود مناورات تدليسية وهذا بالنسبة لما ياتي: (وزارة المالية، 2021، صفحة 18)
- تأسيس الضرائب والرسوم وتحصيلها.
  - القيام بأعمال الرقابة.
  - قمع المخالفات المتعلقة بالقوانين والتنظيمات ذات طابع الجبائي.
- ثانيا: حقوق المكلف خاضع للضريبة: لقد منح المشرع الجبائي جملة من الضمانات والحقوق للمكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية فمنها ما هو مرتبط بسير عملية التحقيق ومنها ما هو متعلق بإجراءات التقويم.

1 - الضمانات المتعلقة بسير عملية التحقيق:

- أ - الإعلام المسبق (إشعار بالتحقيق): ألزم المشرع مصالح الإدارة الجبائية بضرورة إعلام المكلف مسبقاً قبل شروع في إجراء أي تحقيق في المحاسبة وهذا عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار الوصول مرفقاً بميثاق حقوق وواجبات المكلف بالضريبة محقق في حساباته، على أن يستفيد من أجل أدنى للتحضير مدته عشرة (10) أيام ابتداء من تاريخ استلام الإشعار. (وزارة المالية، 2021، صفحة 08)
- ب - الحق في الاستعانة بمستشار أو وكيل: لقد أعطى المشرع الجبائي الحق للمكلف باستعانة خلال التحقيق بمستشار يختاره هو. وقبل انطلاق عمليات المراقبة يتم إشعار بهذه للإمكانية تحت طائلة البطلان عملية التحقيق. (وزارة المالية، 2021، صفحة 28)
- ج - عدم تجديد التحقيق المحاسبي: عندما يتم الانتهاء من تحقيق في المحاسبة يتعلق بفترة محددة ويمس الضريبة أو رسم أو مجموعة الضرائب والرسوم، وباستثناء الحالة التي يلجأ فيها المكلف بالضريبة إلى استعمال مناورات تدليسية أو يقدم معلومات ناقصة أو غير صحيحة خلال عملية التحقيق، فإنه لا يمكن لإدارة القيام بتحقيق جديد في نفس الحسابات يتعلق بنفس الضرائب والرسوم ويخص نفس الفترة. (وزارة المالية، 2021، صفحة 28)
- د - تحديد مدة التحقيق: لا يمكن تحت طائلة البطلان الإجراء أن تستغرق مدة التحقيق في عين المكان فيما يخص الوثائق والدفاتر المحاسبية أكثر من ثلاثة (03) أشهر فيما يخص: (وزارة المالية، 2021، صفحة 08)
- مؤسسات تأدية الخدمات، إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 1000000 دج بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها
  - كل المؤسسات الأخرى إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 2000000 دج بالسنة لكل سنة مالية محقق فيها.
- يمدد هذا الأجل إلى ستة (6) أشهر بالنسبة للمؤسسات المذكورة أعلاه، إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يفوق على التوالي 5.000.000 دج و 10.000.000 دج، بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها.
- يجب أن تتجاوز مدة التحقيق بعين المكان في جميع الحالات الأخرى، تسعة (9) أشهر.
- 1 - الضمانات المتعلقة بإعادة التقويم:
- أ - التبليغ بإعادة التقويم: يتعين على الإدارة الجبائية عند الانتهاء من عملية التحقيق إبلاغ المكلف بنتائج التحقيق وهذا من خلال تبليغ بإعادة تقييم وهذا حتى في حالة انعدام إعادة التقييم أو رفض المحاسبة. ويجب أن يكون هذا التبليغ مفصلاً بكفاية ومبرراً بكيفية تسمح لهم بإعادة تأسيس الأسس الضريبية وتقديم ملاحظتكم أو إبداء موافقتكم. (وزارة المالية، 2021، صفحة 29)

- ب - حق الرد : منح المشرع الجبائي أجل مدته أربعون ( 40 ) يوما ، (ثلاثون (30) يوما في حالة التحقيق المصوب) قصد تقديم ملاحظات أو إبداء موافقة بعد عدم الرد في الأجل بمثابة قبول ضمني ، كما يمكن طلب توضيحات شفوية حول مضمون هذا التبليغ قبل انقضاء هذا الأجل . وبعد الرد يمكن أيضا طلب توضيحات إضافية . أما في حالة موافقة وقبول يتم فرض الضريبة تبعا للأساس المبلغ وتصبح الضريبة نهائية ولا يمكن الطن فيها من قبل الإدارة. (وزارة المالية، 2021، صفحة 29)
- ج - حق الطعن: منح المشرع المكلف بالضريبة إمكانية الطعن بهدف استدراك الأخطاء المرتكبة في وعاء الضريبة أو حسابها والاستفادة من حق ناتج عن حكم تشريعي أو تنظيمي . وذلك بالتقديم شكاوي أو احتجاجات لدى الجهات المعنية بالمنازعات كطعن أمام إدارة الضرائب والطعن أمام اللجان الإدارية وكذا أمام الجهات القضائية و هذا بهدف معالجة مختلف الخلافات بين الإدارة والمكلف حول نتائج عملية التدقيق. (ذبيح، 2011، صفحة 39)

ثالثا : التزامات المكلف الخاضع للرقابة : تشمل هذه الالتزامات :

- 1 - الالتزامات ذات الطابع المحاسبي : نصت مادة 64 من قانون إجراءات الجبائية على وجوب احتفاظ بالدفاتر المنصوص عليها سواء في التشريع الجبائي أو في قانون التجاري والوثائق المحاسبية وكذا الوثائق الثبوتية لاسيما فواتير الشراء التي يمارس عليها حق المراقبة والإطلاع والتحقق ، لمدة عشرة ( 10 ) سنوات المنصوص عليها في مادة 120 من قانون التجاري . (وزارة المالية، 2021، صفحة 23)
- 2 - التزامات ذات الطابع الجبائي : وهي الالتزامات التي فرضها المشرع الجبائي قصد تنظيم العلاقة الإدارية الجبائية والمكلف بالضريبة وتنحصر هذه الالتزامات في عدة التصريحات بذكر أهمها بإيجاز:
  - أ - التصريح بالوجود : إن المكلف بالضريبة الجدد يتعين عليهم اكتتاب تصريح بالوجود في أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما ابتداء من بدء النشاط وهذا النموذج من تصريح يسلم من طرف الإدارة الجبائية . ويتم لدى مفتشية الضرائب التي يتبع فيها لها مكان الممارسة نشاط المكلف . (وزارة المالية، 2021، صفحة 79)
  - ب - تصريح بالشهري : هو تصريح وحيد يعتبر كجدول إشعار بالضريبة والرسوم المحصلة نقدا أو عن طريق الاقتطاع من المصدر . و يوجد صنفين من هذا التصريح فسلسلة (G50) تكتتب من طرف المؤسسات التابعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة ، أما سلسلة ( G50A ) فتكتتب من طرف الإدارة العمومية . و يجب إيداع هذا التصريح في العشرين ( 20 ) يوما الأولى من الشهر . لدى قباضة الضرائب التي يتبع لها مقر فرض الضريبة . (وزارة المالية، 2021، الصفحات 79-80)
  - ج - تصريح السنوي : ألزم القانون الجبائي الكلفين الخاضعين للضريبة علة أرباح الشركات أن يكتتبوا قبل أول مايو تصريحا بقيمة الأرباح المحققة خلال السنة الفارطة ، أما الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي لصنف أرباح صناعية وتجارية فقد ألزمهم بداع قبل أول ماي من كل سنة تصريحا بمبلغ الأرباح الخاضعة

للضريبة التي حققها المؤسسة أو المكلف والمتعلقة بالدورة السابقة لدى مفتشية الضرائب بمقر فرض أو لبتى يقع في مجالات الإقليمي المقر الرئيسي للمؤسسة ، ونفس شيء بالنسبة للمكلفين الممارسين لمهن التجارية ، الصناعية ، حرفية أو المهن غير تجارية . كذلك هم ملزمون باكتتاب تصريح خاص في إطار مداخلة الصنفية . (العوادي ورحال، 2016، صفحة 39)

د - تصريح بالتنازل أو التوقف عن النشاط أو الوفاة: في حالة التنازل أو التوقف الجزئي أو الكلي للمؤسسة يجب على المكلفين بالضريبة الخاضعين للضريبة سواء بالسنة للضرائب على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح شركات بالنسبة للرسم على نشاط المهني وضريبة الجزافية الوحيدة إيداع تصريح خاص بالتنازل أو التوقف نشاط المؤسسة لدى مفتشية الضرائب التي يتم لها مكان فرض الضريبة وهذا في اجل لا يتجاوز عشرة(10) أيام . أما في حالة الوفاة المكلف بالضريبة يجب إيداع التصريحات ( سواء تصريح إجمالي أو تصريح الخاص ) في أجل ستة (6) أشهر. اعتبارا من تاريخ الوفاة. (وزارة المالية، 2021، الصفحات 89-91)

**المطلب الثاني: الإطار التنظيمي للرقابة الجبائية :** سنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف الأجهزة التي تقوم بمهمة الرقابة الجبائية

**أولا : الأجهزة المركزية على مستوى الوطني :** توجد مديرتين للرقابة الجبائية و هي :

01 - مديرية الأبحاث و المراجعات : أنشأت هذه المديرية المركزية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 288/98 الصادر في 13-07-1998 ، و المتضمن التنظيم الإداري المركزي لوزارة المالية ، وقد جاءت هذه المديرية لتدعم باقي المديريات الأخرى في الرقابة الجبائية على المستوى الولائي ، و التي هي تحت غطاءها. و تنحصر مهامها في تحديد اختيار المكلفين بالضريبة الذين يقع عليهم التدقيق من خلال برنامج مسبق لانتقاء الملفات الجبائية ، و هذا باقتراح من مفتشيات الضرائب المعنية بالملفات ثم المديرية الولائية الفرعية للرقابة الجبائية لتصادق على البرنامج المقترح أو تعديله . (ذبيح، 2011، صفحة 26)

02 - مديرية كبريات المؤسسات : تتكفل هذه المديرية بمهام الوعاء و التحصيل و المراقبة و المنازعات الخاصة بالضرائب و الرسوم الواقعة على عاتق الأشخاص الطبيعيين و المعنويين و المجمعات المشكلة بقوة القانون أو فعليا ، أو الكيانات مهما يكن شكلها القانوني و مهما يكن محل مؤسستها الرئيسي او مديرتها الفعلية أو مقرها . (جريدة الرسمية ، 2006 ، صفحة 07)

**ثانيا : الأجهزة الجهوية :** و تتكون من :

- 01 - المصالح الجهوية للبحث و المراجعات : تقوم على الخصوص بما يأتي : (جريدة رسمية، 2006، صفحة 09)
- تنفيذ برامج التحقيق و البحث و مراقبة النشاطات و المداخيل التي تضبطها مديرية البحث و المراجعات و إعداد الإحصائيات المتعلقة بها.
  - ضمان تسيير وسائل تدخل فرق التحقيق الجبائي .

• تنفيذ برامج التحقيق و بحث و متابعة و مراقبة الأشغال المتعلقة بها مع تقييمها دوريا.  
 02 - المديرية الجهوية للضرائب: تضمن المديرية الجهوية للضرائب تمثيل المديرية العامة للضرائب على مستوى الجهوي. و تسهر على تنفيذ البرامج و تطبيق التعليمات و القرارات الصادرة عن الإدارة المركزية ، كما تضمن العلاقة الوظيفية بين الإدارة المركزية و المديرية الولائية للضرائب. تتولى المديرية الجهوية للضرائب تنشيط عمل المديرية الولائية التابعة لاختصاصها الإقليمي و توجيهه و تنسيقه و تقويمه و مراقبته. (جريدة الرسمية، 2006، صفحة 08)

ثالثا: الأجهزة المحلية: و هي مصالح موجودة على مستوى كل ولاية من ولايات الوطن و هي:

- 01 - المديرية الولائية للضرائب: تضمن هذه المديرية ممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب و المراكز الجوية للضرائب. و بهذه الصفة، تسهر على احترام التنظيم و التشريع الجبائي، و متابعة و مراقبة نشاط المصالح و تحقيق الأهداف المحددة لها. (جريدة الرسمية، 2006، صفحة 10)
- 02 - مفتشية الضرائب: تتولى مفتشية الضرائب على الخصوص مسك الملف الجبائي الخاص بكل خاضع للضريبة فتقوم بالبحث و جمع المعلومات الجبائية و استغلالها، و مراقبة التصريحات و اصدار الجداول الضريبية و كشوف العائدات وكذا تنفيذ عمليات التسجيل. (جريدة رسمية، صفحة 18)
- 03 - مراكز الضرائب: تهتم بتسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبيرات المؤسسات بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة. و تختص كذلك هذه المراكز في مجال الوعاء و التحصيل و الرقابة و منازعات الضريبة و الرسوم الواقعة على عاتق هذه الفئة من المكلفين بالضرائب بعنوان نشاطاتهم المهنية. (جريدة الرسمية، صفحة 11)
- 04 - مراكز الجوية للضرائب: تتكفل المراكز الجوية للضرائب بتسيير: (الجريدة الرسمية، الصفحات 11-12)

- المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزافي .
- المستثمرات الفلاحية.
- الأشخاص طبيعيين برسم الضريبة المفروضة على الدخل الإجمالي أو على الذمم المالية و كذا الرسوم المفروضة على ممتلكاتهم العقارية المبنية أو غير المبنية.
- المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري و الجمعيات او اي تنظيم آخر برسم الضرائب أو الرسوم المفروضة على الأجور و الرواتب المدفوعة، أو أي جزء آخر من نشاطهم الخاضع للرسم.
- المؤسسات التابعة لمديرية كبيرات المؤسسات او مراكز الضرائب، برسم الضرائب او الرسوم غير المتكفل بها من قبل الهياكل الجبائية التي تخضع لها.

المبحث الثالث: الإجراءات، الصعوبات، الغرامات والعقوبات الجبائية.

في هذا المبحث سنتطرق إلى أهم اجراءات التي تدعم الرقابة الجبائية في سبيل مكافحة التهرب الضريبي و كذا الصعوبات التي تواجهها مما ينتج عنها عقوبات تؤدي إلى فرض غرامات مالية وهذا ما سنتطرق إليه في المطالب التالية:

**المطلب الأول : إجراءات دعم الرقابة الجبائية لمكافحة التهرب الضريبي**

من بين الإجراءات التي لجأت إليها الدولة الجزائرية بهدف تدعيم و تطوير الرقابة الجبائية لمكافحة التهرب الضريبي ما يلي :

1 - استحداث شكل الجديد في تحقيق ( تحقيق المصوب): تم استحداث هذا الشكل من أشكال التحقيق الجبائي طبقا للمادة 24 من قانون المالية لسنة 2010 و المسمى بالتحقيق المصوب في المحاسبة VCP و المنصوص عليه في المادة 20 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية و الذي يتميز بعدة خصائص عن أشكال التحقيق أخرى من بينها: (سعيد و عمر، 2020، صفحة 259)

- للأعوان الإدارة الجبائية إمكانية إجراء تدقيق في المحاسبة المكلفين و إجراء كل تحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة و مراقبتها لمدة تقل عن سنة جبائية واحدة .

- لا يمكن إجراء تدقيق في المحاسبة إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية برتبة مفتش على الأقل .

- يتميز بأنه أكثر سرعة و أقل اتساعا و أقل شمولية من التحقيق في المحاسبة.

2 - إنشاء الملف الوطني للمدانين بالغش : في إطار مكافحة الإدارة الضريبية للغش و التهرب الضريبي ، و كذا الطرق التديسية التي تم استعمالها من طرف المكلفين بالضريبة الذين يفتقدون للحس الضريبي ، تم إنشاء ملف الوطني للمدلسين تشترك فيه كل من الإدارة الجبائية ، إدارة الجمارك و إدارة التجارة، حيث أنشئ بموجب المادة (13) من قانون المالية التكميلي لسنة 2006. (بساس و دوة، 2020، صفحة 232)

3 - منح تسهيلات جبائية لفائدة المكلفين بالضريبة : و تتمثل في : (قاسيمي و حدادو، 2019، صفحة 166)

- تطهير الديون الجبائية من غرامات التحصيل .

- الدفع عن طريق التقسيط.

- إمكانية جدولة الديون الجبائية.

4 - إنشاء رقم التعريف الجبائي (NIF) : و هو رقم وحيد يعرف به المكلف بالضريبة سواء كان شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا يهدف إلى عقلنة و تبسيط و عصرنه و تسهيل عمل الإدارة الضريبية ، كما يساعدها على إنشاء نظام تسيير قاعدة البيانات الجبائية كما انه يعتبر وسيلة لا مفر منها للتسيير حديث للضريبة . (بساس و دوة،

2020، صفحة 233)

- 5- العصرية في المجال الهيكلي: تم إنشاء هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية تتمثل في مديرية كبريات الشركات، مراكز الضرائب و المراكز الجوية للضرائب، هدفها تجميع المفتشيات و القباضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة، و تتكفل هذه الهياكل بمهام جديدة تتمثل في التسيير و الرقابة و البحث في المنازعات المتعلقة بالفئات الجبائية التي تخضع لها، و في إطار تعميم مفهوم الشباك الجبائي الوحيد بهدف توحيد الخدمات المقدمة للمكلف بالضريبة في شباك وحيد. (سعيدي و عمر، 2020، صفحة 263)
- 6- الرقمنة الإدارة الضريبية: بدأت المديرية العامة للضرائب إلى وضع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات الحديثة في الإدارة الجبائية، نذكر منها: (محمد، 2022، الصفحات 239-241)
- نظام المعلوماتية الجبائي (SAP): هو نظام يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية للإدارة الجبائية مع ضبط و تحديد الحل المعلوماتي و التكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب، و تمت برمجته بأجهزة الإعلام الآلي الخاصة بها.
  - نظام المعلومات الجبائي جبايتك " jibayatic": يعد إنشاء نظام المعلوماتية للمديرية العامة للضرائب "جبايتك" خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية و قد تم تحقيق بفضل تعزيز القاعدة التكنولوجية و ترقية الخدمات عن بعد و تحسين ظروف المؤسسات و تعزيز التحضر الجبائي.
- 7- تحسين و توطيد العلاقة مع الإدارات و الهيئات و المكلفين بالضريبة: من خلال زيادة التنسيق خاصة في إطار تدخل الفرق المختلطة و التنسيق مع هيئات الأمنية و القضائية. (قروي، 2015، صفحة 263)
- 8- التنسيق و التعاون الدولي: من خلال إبرام الاتفاقيات و المعاهدات الجبائية الدولية للقضاء على التهرب الضريبي الدولي. (قروي، 2015، صفحة 263)
- 9- تحسين العلاقة بين الإدارة و المكلف: تسعى الإصلاحات الضريبية إلى تخفيف من حدة التوتر موجودة بين المكلف و الإدارة، قصد تقليل من حالات تهرب، و ذلك بكسب ثقة المكلف و الذي يكون ثمرة لعلاقة حسنة مع الإدارة، لذا يجب أن تكون هذه العلاقة قائمة على مبدأ من العلاقات الإنسانية بعيدا عن العداوة و الحساسيات موجبة نحو نشر روح التعاون و التضامن بين مكلف و الإدارة الجبائية. (مراد، 2010، صفحة 130)
- المطلب الثاني: صعوبات التي تواجه الرقابة الجبائية:**
- و تتمثل هذه الصعوبات في: (بوابطة، 2021، صفحة 57)
- 1- قصور الإمكانيات البشرية: إن عدم انتهاج الإدارة الجبائية سياسة منتظمة و منهجية، ناتج عن نقص في الجانب البشري نوعا و كما، كما إن ضعف الإمكانيات الإدارية من الكفاءات و المهارات يورث الإدارة رداءة في التسيير.
- 2- قصور الإمكانيات المادية: إن نقص هذه الإمكانيات يعد حاجزا أمام أي إصلاح جبائي، هذا فضلا عن انعدام المحفزات المالية و المشجعة على التفاني في العمل.

3 - غموض و عدم استقرار التشريعات الضريبية: بما أن القوانين التشريعية في تغيير دائم بات من الصعب تغيير هذه الأخيرة، كما تؤدي التشريعات إلى الحد من فعالية الجهاز الرقابة الجبائية وهذا يرجع إلى العدة أسباب من بينها المتغيرات التي يتيحها القانون الجبائي والتي يسعى من خلالها المكلف التهرب من الضريبة. (لشلح، 2018، صفحة 271)

4 - ضعف الحماية المقررة للمراقبين: يكفل المشرع الجبائي للمراقبين الحماية أثناء تأدية مهامهم لكنها غير كافية نظرا لما يتعرضون له من تهديدات واعتداءات من طرف بعض المكلفين، ولهذا هم بحاجة إلى تعزيزات أمنية خاصة أثناء التحقيقات التي يباشرونها لاسيما في مناطق النامية، كما أن هذه الفئة تعاني من ضعف التجهيزات سواء مادية أو المعنوية مما يؤثر على مردود الرقابة الجبائية سلبا. (سوالم سفيان، الصفحات 3-4)

5 - عدم التنسيق بين الإدارة ومختلف الهيئات: إن إتمام عملية الرقابة الجبائية قد يتطلب الاتصال بمختلف الإدارات والهيئات التي لها علاقة مباشرة بالمكلف بالضريبة، وهذا من أجل الحصول على معلومات اللازمة في هذا الإطار، إلا أن الواقع يثبت أن المؤسسات لا تتعاون مع الإدارة الجبائية من ناحية تقديم المعلومات للكشف عن مدا خيل المصرح بها.

6 - الاقتصاد الموازي: إن الاقتصاد الموازي يتميز بالوجود الأنشطة الاقتصادية التي تتم بعيدا عن أعين الحكومات والأجهزة الرقابية، وفي هذه الظروف تحدث المنافسة غير الشريفة، ومع مرور الوقت تصبح المؤسسات الفاسدة هي سائدة في السوق. (ميلود و كمال، الرقابة الجبائية في الجزائر، الإطار العام، الأهداف و الطرق، العوامل المعيقة لها و سبل التفعيل، 2018)

7 - الفساد الإداري: إن فساد في قطاع الضريبي له آثار عديدة أهمها: (ميلود و كمال، 2018، صفحة 325)

- انخفاض مستوى الوعي الضريبي لدى الكثير من المؤسسات والإفراد مما يصعب من اتخاذ السياسات الضريبية الملائمة

- شعور المكلف النزيه بالعبء الضريبي مما يقلص الأداء التنافسي له.

**المطلب الثالث: الغرامات، العقوبات الجبائية.**

فمن أجل قضاء على التهرب الضريبي وضمان احترام الواجبات الجبائية وردع المتملصين من دفع ضريبة أقر المشرع الجزائري وفرض عقوبات على كل من يخالف قانون قانون الجبائي فمنها عقوبات جبائية، و جزائية..

● **عقوبات الجبائية:**

- في حالة غياب تصريح سنوي: حسب المادة 192 من قانون الضرائب المباشرة السنوي، فإنه تفرض ضريبة على كل مكلف لم يقدم تصريحا سنويا تلقائيا وهذا حسب الحالة، أما بصدد الضريبة على الدخل وإما بصدد على أرباح الشركات، ويضاعف المبلغ المفروض عليه بالنسبة 25%. وتخفيض هذه الزيادة إلى 10% أو 20% ضمن الشروط المنصوصة في مادة (322) من هذا قانون. (وزارة المالية، 2021، صفحة 45)

- عقوبة عدم تصريح بالوجود: بموجب الفقرة الأولى من المادة 194 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فإنه يعاقب المكلف بالضريبة التي لا يقدم تصريحا بالوجود بدفع غرامة مالية جبائية مقدرة ب 30000 دج. (وزارة المالية، 2021، صفحة 46)
- عقوبة تأخر في تقديم التصريح: تضمنت المادة 322 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة مايلى " يترتب على الإيداع المتأخر للتصريحات التي تحمل عبارة "لا شيء" و التصريحات التي تكتتب من طرف المكلفين بالضريبة الذين يستفيدون من إعفاء جبائي أو الذين يتحصلون على نتائج عاجزة تطبيق الغرامات الآتية: ( وزارة المالية، 2021، الصفحات 71-72)
- 2500 دج، عندما تكون مدة التأخر شهرا واحدا .
  - 5000 دج، عندما يتجاوز التأخر شهرا واحدا و يقل عن شهرين .
  - 10000 دج، عندما يتجاوز التأخر شهرين.
- الزيادات بسبب نقص التصريح: نصت المادة 1-193 من قانون ضرائب المباشرة على أن: "عندما يصح مكلف بالضريبة ملزم بتقديم تصريحات تتضمن الإشارة إلى الأسس أو العناصر التي تعتمد لتحديد وعاء الضريبة أو يبين دخلا أو ربحا ناقصا او غير صحيح يزداد على المبلغ الحقوق التي تملص منها أو أخل بها نسبة: (وزارة المالية، 2021، صفحة 45)
- 10% إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منه يقل عن مبلغ 50.000 دج أو يساويه.
  - 15% إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منه يفوق مبلغ 50.000 دج و يقل عن مبلغ 200.000 دج، او يساويه.
  - 25% إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منه يفوق مبلغ 200.000 دج."
- عقوبات متعلقة بأعمال الغش: بناء على نص المادة 2-193 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ،"عند القيام بأعمال تدليسية، تطبق زيادة موافقة لنسبة الإخفاء المرتكبة من طرف المكلف بالضريبة. توافق هذه النسبة حصة الحقوق التي تم إخفاؤها مقارنة بالحقوق المستحقة بعنوان السنة، لا يمكن أن تقل هذه الزيادة عن 50%، و عندما لا يدفع أي حق تحدد النسبة ب100%". (وزارة المالية، 2021، صفحة 45)
- عقوبات جزائية: بالإضافة إلى العقوبات الجبائية المطبقة، يعاقب كل من تملص أو حاول التملص باللجوء إلى أعمال تدليسية في إقرار وعاء أي ضريبة أو حق أو رسم خاضع له، أو تصفيته، كليا أو جزئيا بما يأتي: (وزارة المالية، 2021، صفحة 69)
- غرامة المالية من 50.000 دج الى 100.000 دج عندما لا يفوق مبلغ الحقوق المتملص منها 100.000 دج
  - الحبس من شهرين ( 02) إلى ستة ( 06) أشهر الحبس من و غرامة المالية من 100.000 دج إلى 500.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين عندما يفوق مبلغ الحقوق المتملص منها 100.000 دج ولا يتجاوز 1.000.000 دج.

- الحبس من ستة ( 06 ) أشهر إلى سنتين ( 02 ) و غرامة المالية من 500.000 دج إلى 2.000.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين عندما يفوق مبلغ الحقوق المتملص منها 1.000.000 دج، ولا يتجاوز 5.000.000 دج.
- الحبس من ستة ( 05 ) خمس إلى عشر ( 10 ) سنوات و غرامة المالية من 5.000.000 دج إلى 10.000.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين عندما يفوق مبلغ الحقوق المتملص منها 10.000.000 دج .

## خلاصة الفصل الثاني:

بعد دراسة مختلف الجوانب الرقابية الجبائية نستخلص أن هذه الأخيرة تكتسي أهمية بالغة لكونها أسلوب وأداة وقائية وردعية في يد الإدارة الجبائية حيث تستعملها في مراقبة تصريحات المكلفين بالضريبة وكذا تعمل على كشف المخالفات والأخطاء في التصريحات المقدمة بهدف تصحيحها وإعادة تقويمها .  
وعليه من أجل تحقيق أهداف الرقابة الجبائية نجد أن المشرع الجزائري منح عدة وسائل وأدوات ...، وكذا توفير الإطار التشريعي وتنظيمي دقيق من أجل سير وتنظيم مختلف إجراءاتها ومراحلها  
كما أنه حدد لها أشكال وآليات تعمل بها فنجد التحقيق في المحاسبة. التحقيق المصوب. التحقيق المعمق للوضعية الجبائية الشاملة .

## الفصل الثالث

# دراسة حالة مركز الضرائب لولاية مستغانم CDI

تمهيد الفصل الثالث:

بعد التطرق في جانب نظري لمختلف الجوانب المتعلقة بالرقابة الجبائية باعتبارها أداة لمكافحة التهرب الضريبي التهرب والغش الضريبي سوف نحاول من خلال هذا الفصل تطبيقي تقديم دراسة ميدانية لمركز الضرائب لولاية مستغانم . حيث لابد من تقديم تعريف لمركز الضرائب محل الدراسة لولاية مستغانم و مهام موكلة إليه و كذا هيكله التنظيمي . و بعد ذلك التطرق إلى دراسة تطبيقية التي نستعملها بالإجراءات الأولية ثم أعمال التحقيق و التبليغ الأولي و أخيرا التبليغ النهائي لنتائج التحقيق .

✓ المبحث الأول : تقديم عام لمركز الضرائب CDI

✓ المبحث الثاني : دراسة حالة خاضعة للتحقيق (مثال تطبيقي لمؤسسة VALVE الصناعية)

المبحث الأول: تقديم عام لمركز الضرائب لولاية مستغانم (CDI).

نظرا لأهمية الرقابة الجبائية في محاربة التهرب الضريبي تم اختيار المركز الضرائب لولاية مستغانم من اجل دراسة حالة من حالات خاضعة للرقابة الجبائية . و عليه سنتناول في هذا المبحث مركز الضرائب محل الدراسة مع تبيان مهام التي تقوم بها كل مصلحة و تقديم هيكلها التنظيمي.

**المطلب 01:** التعريف بمركز الضرائب لولاية مستغانم ومهامه

سنعالج في هذا المطلب التعريف بالمركز الضرائب لولاية مستغانم تابع للمديرية الولائية بمستغانم و مهامه

**أولا: التعريف بمركز الضرائب:**

مركز الضرائب هو مركز تسيير موحد يجمع تحت إشراف رئيس المركز كالمهام التسيير والتحصيل والمراقبة

و المنازعات التي تتكفل بها حاليا المفتشيات و القباضات ومديريات الضرائب الولائية ، وهذا الصدد يشكل مركز الضرائب المحاور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصه و هم:

- المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الحقيقي .
- المهنة الحرة .
- المؤسسات غير الخاضعة لمجال اختصاص مديريات كبريات المؤسسات والتي رقم أعمالهم يفوق 80.000.00 د ج في السنة .

**ثانيا: مهام مركز الضرائب:**

ينشط مركز الضرائب في المجالات الرئيسية الآتية:

**في مجال الوعاء الضريبي:**

- مسك ويسير الملفات الجبائية للشركات وغيرها من الأشخاص المعنيين بعنوان المداخيل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.
- مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي للإخضاع الضريبي بعنوان الأرباح الصناعية و التجارية والأرباح غير التجارية.
- إصدار ومعاينة والمصادقية على الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض.

**في مجال التحصيل:**

- التكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى .
- التكفل بالعمليات المادية للدفع والتحصيل وتقدير الأموال النقدية .
- ضبط الكتابات والحسابات ومركزة تسليم القيم .

**في مجال الرقابة:**

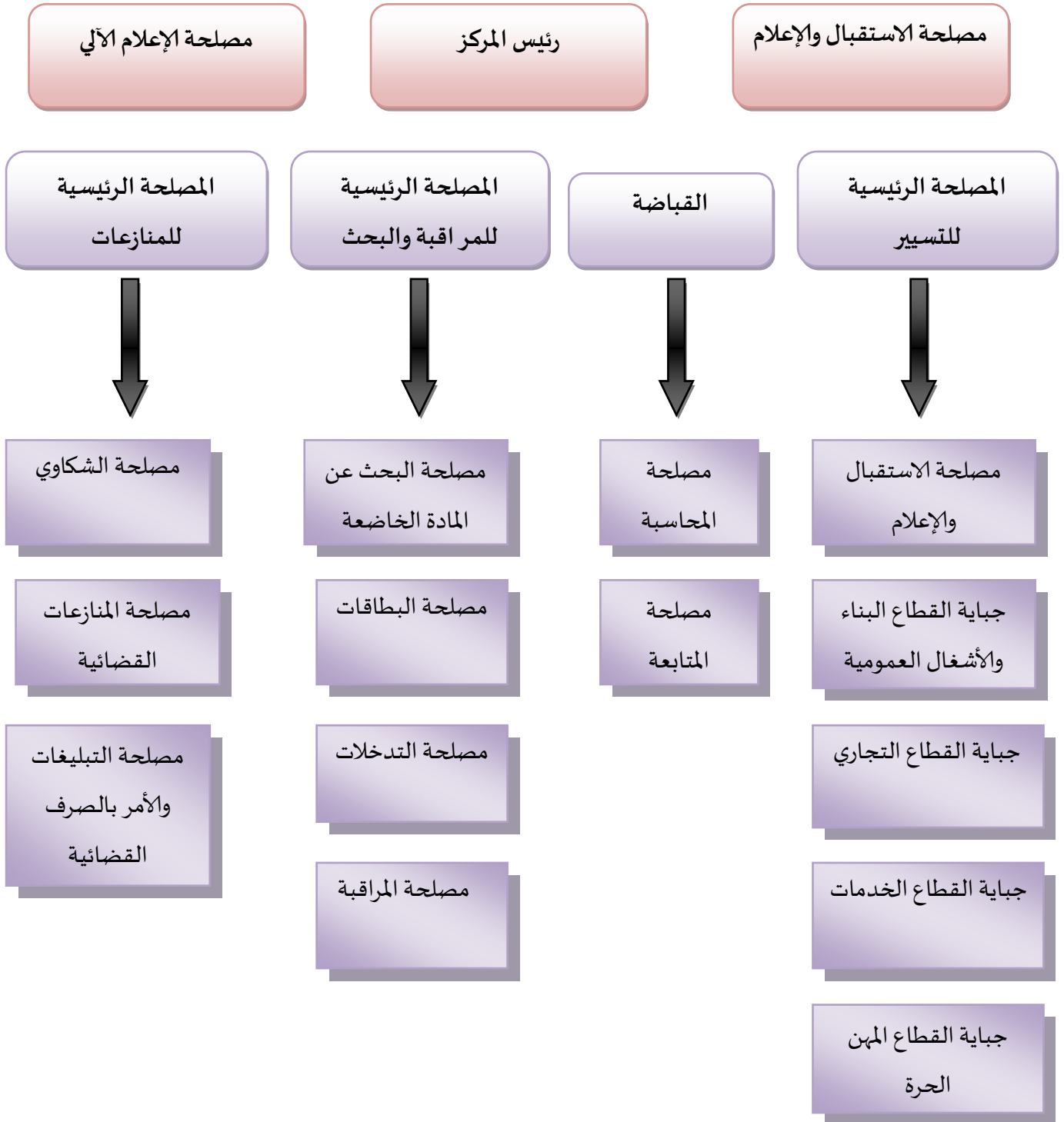
- البحث وتحصيل و استغلال المعلومات الجبالية ومراقبة التصريحات.

- إعداد وإنجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها.
- في مجال المنازعات:
  - دراسة ومعالجة الشكاوى .
  - متابعة المنازعات الإدارية والقضائية.
  - تسديد قروض الرسوم.
- في مجال الاستقبال والإعلام:
  - ضمان مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة.
  - التكفل بالإجراءات الإدارية الخاصة بالوعاء لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل قوانينها الأساسية.
  - تنظيم وتسيير المواعيد .
  - نشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب .

المطلب الثاني: تنظيم مركز الضرائب.

أولاً: الهيكل التنظيمي

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب



المصدر: مركز الضرائب ولاية مستغانم

ثانيا: تنظيم مركز الضرائب لولاية مستغانم

يقسم مركز الضرائب المجموعة من المصالح تصنف حسب اختصاص كل منها إلا أنها تواجه بعض العوائق أثناء الاستقبال الذي يقع بينها وبين الجمهور. يسير مركز الضرائب رئيس المركز، وهو يتشكل من : ثلاث مصالح رئيسية:

\_المصلحة الرئيسية للتسيير الملفات؛

-المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث؛

-المصلحة الرئيسية للمنازعات

مصالحتين:

- مصلحة الاستقبال والإعلام

- مصلحة الإعلام الآلي والوسائل.

القيضة.

➤ المصلحة الرئيسية للتسيير وتكلف ب:

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء، والمراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتياجات

-المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب؛

- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات و/أو لمراجعة المحاسبة

- إعداد تقارير دورية و تجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها.

تعمل على تسيير:

• المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعية.

• المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية .

• المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري.

• مصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات.

• المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة..

➤ المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث وتكلف ب:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها.

- اقتراح عمليات مراقبة وإنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان و المراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية و حواصل تقييميه دورية .

تعمل على تسيير:

● **مصلحة البطاقيات والمقارنات وتكلف ب:**

- تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها.
- مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها.
- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

● **مصلحة البحث عن المادة الضريبية : التي تعمل في شكل فرق، وتكلف ب:**

- إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع .
- اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

● **مصلحة التدخلات : التي تعمل في شكل فرق، وتكلف ب:**

- برمجة وانجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة و المراقبة عند المرور وكذا إنجاز فيعين المكان لكل المعاينات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها؛
- اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقا من المعلومات

والاستعلامات المجمعة.

● **مصلحة المراقبة : التي تعمل في شكل فرق، وتكلف ب:**

- إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان؛
- إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.

➤ **المصلحة الرئيسية للمنازعات : وتكلف ب:**

- دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب ونتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛
- متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.

تعمل على تسيير:

- مصلحة الاحتجاجات وتكلف ب:
  - دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض ضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج عليها و/أو استرجاع الضرائب والرسوم والحقوق المدفوعة اثر تصريحات مكتتبة أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة المصدر.
  - دراسة طلبات تتعلق بإرجاع الاقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛
  - دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة معالجة منازعات التحصيل.
- مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية وتكلف ب:
  - دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة ولاختصاص لجان الطعن الإعفائي.
  - المتابعة بالاتصال المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب للطعون والشكاوى المقدمة للهيئات القضائية
- مصلحة التبليغ والأمر بالدفع وتكلف ب:
  - تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة وإلى المصالح المعنية
  - لأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها.
  - إعدادا منتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات وتبليغها للمصالح المعني.
  - التكفل بالتسديدات التي يقوم به المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.
- مصلحة الاستقبال والإعلام: تحت سلطة رئيس المركز، وتكلف ب:
  - تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.
  - نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين اختصاص مركز الضرائب.
- مصلحة الإعلام الآلي والوسائل وتكلف ب:
  - استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها .
  - إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات.

- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات.

➤ القباضة تتكلف ب :

- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة.

- مسك محاسبة لمطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

تعمل على تسيير:

- مصلحة الصندوق
- مصلحة المحاسبة
- مصلحة المتابعات
- تنظم مصلحة المتابعات في شكل فرق.

المبحث الثاني: دراسة حالة من الحالات الخاضعة للرقابة :

إن التحقيق في المحاسبة هو مجموعة العمليات التي يستهدف منها مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة و فحص محاسبته ( مهما كانت طريقة حفظها حتى و لو كانت بطريقة معلوماتية إلا الدفاتر التجارية الواجبة قانونا) والتأكد من مدى تطابقها مع المعطيات المادية وغيرها حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها.

وهكذا و بعد فترة من التريص في مركز الضرائب ، يبدو من المهم تقديم دراسة لحالة من حالات الخاضعة للرقابة ، وذلك بغية تقديم المزيد من التوضيحات حول هذا الموضوع، و هذا تبعا لإجراءات برنامج التحقيق المحاسبي لمؤسسة SARL"VALVE" PRODUCTION.

**المطلب الأول: إجراءات أولية للتحقيق**

قبل إجراء أي تحقيق محاسبي لابد من إتباع خطوات أو الإجراءات الأولية تتمثل فيما يلي:

**سير التحقيق: LE DEROULEMENT DE LA VERIFICATION يتم فيها:**

**1- إرسال الإشعار بالتحقيق: ENVOI DE L'AVIS DE VERIFICATION**

خضعت مؤسسة SARL"VALVE" PRODUCTION لبرنامج الرقابة المحاسبية لسنة 2022 وهذا بعد إرسالها إشعار ب210/DIWM/CDI/SDCFR/SCF/022 للمكلف في تاريخ 2202/05/15 مرفق بميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة الذي ينص على حقوقهم وواجباتهم، مع إشعار بالاستلام، وذلك بهدف إعلام المؤسسة بالتحقيقات المحاسبية التي سوف تخضع لها مما يلزمها بتحضير كل المستندات و الوثائق لفحصها من طرف المراقبين، و بالتالي استفاد المكلف بالضريبة من مدة للتحضير قدرها عشرة ( 10) أيام على الأقل و التي يبدأ فيها المراقبين في دراسة الملف الجبائي للمؤسسة و من ثم ينتقلون إلى عين المكان أي إلى مقر المؤسسة و ذلك ابتداء من اليوم الأول لانقضاء المدة المحددة في الإشعار بالتحقيق.

تبدأ التحقيقات في العمليات المحاسبية و الإجراءات الضرورية لمراقبة كل تصريحات المكلف بالضريبة المتعلقة بنشاط أربع ( 4) سنوات الأخيرة .2019.2018. 2020 و 2021 أي تم تحديد مدة التحقيق من 01/01 2018/ إلى 31 / 12 / 2021، إذ يقوم المراقب بتسجيل أهم النتائج المتوصل إليها فقد تكون مطابقة لتصريحات المكلف أو تكون مخالفة لها.

**2-تبليغ النتائج: NOTIFICATION DES RESULTATS**

يحتوي التبليغ بالنتائج في الصفحة الأولى على:

\_ رقم الإشعار بالتحقيق المرسل إلى المكلف بالضريبة

N°210/DIWM/CDI/SDCFR/SCF/2022

\_ الفترة المعنية بالتحقيق من: 2018/01/01 إلى 2021/12/31.

\_ كل الضرائب و الرسوم موضع التحقيق.

3-الوضعية الجبائية: POSITION FISCALE

في الإطار القانوني للنشاط الممارس " مؤسسه VALVE PRODUCTION DE TUBE " من طرف المكلف بالضريبة تخضع هذه المؤسسة إلى النظام الجبائي التالي:

أ\_ الرسوم على رقم الأعمال: TVA

\_ المكلف خاضع للرسوم على القيمة المضافة بمعدل 19 % على رقم الأعمال المحقق بعنوان السنوات المتبقية محقق فيها، و ذلك حسب المادة 21 من قانون الرسم على القيمة المضافة.

ب\_ الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة: TAP

\_ يخضع المكلف للرسم على النشاط المهني TAP بمعدل 1% على إجمالي رقم الأعمال المنجزة خلال السنوات المحقق فيها 2018-20192020-2021، و ذلك تطبيقا للمواد 217 إلى 222 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

\_ الضريبة على أرباح الشركات ثابتة لكل السنوات 19% على إلتيجة المحاسبية الصافية. IBS

\_ و أيضا الضريبة على الدخل الإجمالي للشركاء (IRG/ASSOCIE) بمعدل 15 % بالنسبة للأرباح الموزعة.

ج\_ حقوق الطابع: DT

المطلب الثاني : أعمال التحقيق و التبليغ الأولي

بعد الانتهاء من إجراءات التمهيدية و التحقق من السجل المحاسبي ننتقل للعمل الميداني لعملية التحقق و تتمثل في :

1\_ فحص المحاسبة: EXAMEN DE LA COMPTABILITE يتم فيها :

أ\_ من حيث الشكل: EN LA FORME

\_ دفتر اليومية: موقع ومختوم من طرف المحكمة، ويحتوي على 100 ورقة مسجل فيها العمليات اليومية.

\_ دفتر الجرد: مختوم و موقع من طرف المحكمة و يحتوي على 45 ورقة.

شكلا تظهر محاسبة المكلف غير منتظمة

ب\_ من حيث المضمون: EN LE FOND

\* وبعد فحص الوثائق و الدفاتر و كذا الملف الجبائي من طرف المراقبين مكن من استخراج الأخطاء التالية :

\* بعد المراقبة الحسابية تبين أن هناك أعباء خاصة بالكراء غير قابلة للخصم غير مبررة خلال السنوات التالية.

سنة 2018 / 1.100.000

سنة 2019 / 1.000.000

سنة 2020 / 920.000

\* بعد المراقبة الحسابية تبين أن هناك اهتلاكات خاصة بالعتاد غير قابلة للخصم خاصة خلال السنوات

التالية.

سنة 2018 / 300.000

سنة 2019 / 300.000.

سنة 2020 / 300.000.

\*بعد المراقبة الحسابية تبين أن هناك أعباء ليست مرتبطة بالاستغلال و غير قابلة للخصم خاصة "مصاريف التنقل و السفر و الاستجمام" في السنوات التالية.

سنة 2018 / 450.000

سنة 2019 / 530.000.

سنة 2021 / 410.000.

\*بعد المراقبة الحسابية تبين أن هناك اعباء غير قابلة للخصم " مصاريف الكهرباء و الغاز و الماء " لانها ليست باسم الشركة و ذلك خلال السنوات التالية.

سنة 2019 / 225.000

سنة 2020 / 315.000.

سنة 2021 / 295.000.

- من خلال هذه الملاحظات المسجلة من دراسة محاسبة المؤسسة لوحظ أن هذه المؤسسة ارتكبت أخطاء خلال تقييد عملياتها المحاسبية،

و عليه فان تصريحات المكلف الجبائية تم تعديلها تلقائيا طبقا للمادة 44 من قانون الإجراءات الجبائية .

يعلم المكلف بالضريبة الخاضع للتحقيق بالنتائج المتوصل اليها عن طريق تبليغ أولي يكون مفصلا و مبررا ليسمح له بإبداء ملاحظاته ، كما يمنح له مهلة 40 يوم ابتداء من أول يوم يستلم فيه التبليغ ليقدّم ملاحظاته فيما إذا كان موافقا لما جاء في التبليغ أو غير موافق.

و في حالة رفضه يجب أن يقدم ملاحظاته مفصلة ومبررة .

وقبل انتهاء المدة الممنوحة للمكلف للرد على التبليغ الأولي يمكنه أن يستعين بمستشار من اختياره من أجل

مناقشة الاقتراحات أو من أجل الرد عليها و هذا حسب المادة 20 الفقرة 6 من قانون الإجراءات الجبائية.

2\* إعادة تأسيس رقم الأعمال:

خلال هذا التحقيق ارتأى المحققون من أجل إعادة تأسيس رقم الأعمال، مراقبة جميع العمليات التي قامت

بها المؤسسة و كذا الوثائق المحاسبية و التصريحات (الميزانية، فواتير الشراء و البيع ..) تم اكتشاف بعض

الفروق كما يلي :

1-اكتشاف فروق بين مبلغ الرسم على النشاط المهني و الرسم على القيمة المضافة . RAPROCHEMENT

ENTRE CA TAP ET CA TVA

الجدول رقم(1): جدول الفرق الرسم على النشاط المهني والقيمة المضافة الأولى

تعيين	رقم الأعمال المصرح TAP	رقم الأعمال المصرح به TVA	الفروق TAP
رقم الاعمال 2018	15.330.410	16.530.400	1.199.990
رقم الاعمال 2019	17.810.900	18.350.000	539.100

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مركز الضرائب

على أساس ما سبق قام المحققون بإعادة تأسيس رقم الأعمال و كذا الأرباح الموضح كالتالي :  
\*إعادة تقويم قواعد الضرائب و حساب الرسم على النشاط المهني :

الجدول رقم (2) : جدول تأسيس رقم الأعمال للرسم على النشاط المهني

السنة	ر.أ. المؤسس	ر.أ. المصرح	الفرق	المعدل	الرسوم	الغرامات	المجموع
2018	16.530.400	15.330.410	1.199.990	1%	11.999	1.199	13.199
2019	18.350.000	17.810.900	539.100	1%	5.391	54	5.445

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مركز الضرائب

CA EX 2020 : 19 640 200.

\*يقدر مبلغ الغرامة ب 10 %.

CA EX 2021 : 21 215 355.

بالنسبة للأرباح IBS

\* ان المبالغ المصرح بها في الميزانية للسنوات -2018-2021-2019-2020 يعاد تقويمها حسب الجدول التالي :

جدول رقم (3): خاص بالضريبة على أرباح الشركات

السنة	2018	2019	2020	2021
الربح الصافي المصرح به IBS déclaré	1.400.000	2.000.000	2.150.000	2.200.000
+ اهلاكات	300.000	300.000	300.000	300.000
+ أعباء بالكراء	1.100.000	1.000.000	920.000	/
+ مصاريف التنقل و السفر و الاستجمام	450.000	530.000	/	410.000
+ مصاريف الكهرباء و الغاز و الماء GAZ	/	225.000	315.000	295.000
تخفيض الرسم على النشاط المهني Dedu –TAP	11.999	5.391	/	/

3.205.000	3.685.000	4.049.609	3.238.001	الضريبة على أرباح الشركات IBS Retenu
2.200.000	2.150.000	2.000.000	1.400.000	لربح الصافي المصرح به IBS déclaré
905.000	1.535.000	2.049.609	1.838.001	الفرق Rehaussement
19%	19%	19%	19%	معدل الضريبة على أرباح الشركات
171.950	291.650	389.425	349.220	الرسوم المستحقة Droits Dus
42988	72.922	97.356	87.305	الغرامة Pénalités
214938	364.562	486.782	436.525	المجموع TOTAL

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مركز الضرائب

يقدر مبلغ الغرامة ب 25%.

جدول رقم (4): الضريبة على الدخل الإجمالي للشركاء IRG/ASS

السنة	2018	2019	2020	2021
الفرق في الربح الصافي	1.838.001	2.049.609	1.535.000	905.000
الضريبة على أرباح الشركات	349.220	389.425	291.650	171.950
الفرق	1.518.781	1.660.184	1.243.350	733.050
المعدل	15%	15%	15%	15%
الرسم	227.817	249.027	186.502	109.958
الغرامة 25%	56.954	62.257	46.627	27.489
المجموع	284.771	311.285	233.129	137.447

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مركز الضرائب

ملاحظة:

تم تطبيق العقوبات وفقا للمادة 193 الفقرة 01 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة التي تنص

على:

\_ عندما يصحح مكلف بالضريبة ملزم بتقديم تصريحات تتضمن الإشارة إلى الأسس أو العناصر التي تعتمد لتحديد وعاء الضريبة، أو يبين دخلا أو ربحا غير صحيح، يزداد على مبلغ الحقوق التي تملص منها أو أخل بها بنسبة:

\_ 10% إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يقل عن مبلغ 50.000 دج أو يساويه.

\_ 15% إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يفوق 50.000 دج أو يقل عن 200.000 دج أو يساويه.

\_25% اذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يفوق 200.000 دج.

3-رد المكلف بالضريبة على هذا التعديل وملاحظاته:

قبل انتهاء المدة الممنوحة للمكلف لتقديم ملاحظاته حول التبليغ المقدم له من طرف المحققين، و التعديلات التي أجريت على رقم أعماله والنتائج وكذلك الضرائب الإضافية التي يجب عليه دفعها، أرسل هذا الأخير بتاريخ 2022/02/15 ردا يشمل على مجموعة من التبريرات و الملاحظات بعدما قام هو الآخر بإعادة حساب رقم الأعمال و الضرائب التي يجب دفعها الموضحة كما يلي:

- إعادة تشكيل رقم الأعمال من طرف المكلف

قام المكلف بإعادة حساب رقم أعماله و الذي أضحى مختلفا كما كان عليه في التبليغ الأولي.

. المطلب الثالث: التبليغ النهائي NOTIFICATION DEFINITIVE :

في تاريخ 2023\_02\_20 قام (المحققون) بإعداد تبليغ نهائي موجه للمؤسسة، بعد دراسة و تحليل رد المؤسسة بقبول التقويم المؤسس في حقها ، وبالتالي تم عرض النتائج النهائية كما يلي :

\* اعتماد تأسيس رقم الأعمال انطلاقا من التقويم الأولي.

و بالتالي تم تأسيس رقم الأعمال النهائي فيما يخص :

\*الرسم على النشاط المهني حسب المادة 222 من قانون الضرائب و الرسوم المماثلة

جدول رقم (5):الرسم على النشاط المهني النهائي...TAP

السنة	ر.أ المؤسسة	ر.أ المصحح	الفرق	المعدل	الرسوم	الغرامات	المجموع
2018	16.530.400	15.330.410	1.199.990	1%	11.999	1.199	13.199
2019	18.350.000	17.810.900	539.100	1%	5.391	54	5.445

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مركز الضرائب

\*يقدر مبلغ الغرامة ب 10 %.

CA EX 2020 : 19 640 200.

CA EX 2021 : 21 215 355.

بالنسبة للأرباح ان المبالغ المصحح بها في الميزانية للسنوات - 2017-2018-2019 يعاد تقويمها حسب الجدول التالي :

جدول رقم(6) الضريبة على أرباح الشركات

السنة	2018	2019	2020	2021
الربح الصافي المصحح به IBS déclaré	1.400.000	2.000.000	2.150.000	2.200.000
+ استهلاكات	300.000	300.000	300.000	300.000

/	920.000	1.000.000	1.100.000	+ أعباء بالكراء
410.000	/	530.000	450.000	+ مصاريف التنقل و السفر و الاستجمام
295.000	315.000	225.000	/	+ مصاريف الكهرباء و الغاز و الماء GAZ
/	/	5.391	11.999	تخفيض الرسم على النشاط المهني Dedu –TAP
3.205.000	3.685.000	4.049.609	3.238.001	الضريبة على أرباح الشركاء IBS Retenu
2.200.000	2.150.000	2.000.000	1.400.000	لربح الصافي المصرح به IBS déclaré
905.000	1.535.000	2.049.609	1.838.001	الفرق Rehaussement
19%	19%	19%	19%	معدل الضريبة على أرباح الشركات
171.950	291.650	389.425	349.220	الرسوم المستحقة Droits Dus
42988	72.922	97.356	87.305	الغرامة Pénalités
214938	364.562	486.782	436.525	المجموع TOTAL

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مركز الضرائب

يقدر مبلغ الغرامة ب 25%.

جدول رقم (7) الضريبة على الدخل الإجمالي للشركاء IRG/ASS

السنة	2018	2019	2020	2021
الفرق في الربح الصافي	1.838.001	2.049.609	1.535.000	905.000
الضريبة على أرباح الشركات	349.220	389.425	291.650	171.950
الفرق	1.518.781	1.660.184	1.243.350	733.050
المعدل	%15	%15	%15	%15
الرسم	227.817	249.027	186.502	109.958
الغرامة 25%	56.954	62.257	46.627	27.489
المجموع	284.771	311.285	233.129	137.447

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مركز الضرائب

## خلاصة الفصل الثالث :

تطرقنا في هذا الفصل للدراسة التطبيقية بالمركز الضرائب بمستغانم بتحديد في مصلحة المراقبة، حيث قمنا في بداية بتقديم مركز محل الدراسة و مهامه و كذلك تنظيم هيكله التنظيمي، ثم تطرقنا لدراسة حالة مكلف خاضع للتحقيق المحاسبي، فتبين من خلالها أن هناك نقص في تصريحاته خلال مراقبة العمليات المحاسبية، و في هذه الحالة اهتمت مصالح الرقابة الجبائية بتطبيق الإجراءات العقابية فقط دون انتهاج إجراءات أخرى أكثر فعالية كوضع إجراءات الشكلية المتعلقة بالممارسة الشفافة للنشاط التجاري كإجبارية الفواتير.

و هذا يؤكد لنا دور الذي تلعبه الرقابة الجبائية في اكتشاف كل أخطاء و تجاوزات لبعض المكلفين بالضريبة.

# الغائمة

## الخاتمة العامة :

لقد قمنا من خلال بحثنا هذا دراسة فعالية الرقابة الجبائية كألية لمحاربة ظاهرة الغش والتهرب الضريبي؛ حيث قمنا في بادئ الأمر بالتعرف على ماهية التهرب والغش الضريبي حيث استنتجنا انه يترتب عليهما انعكاسات سلبية تمس جهاز الضريبي للدولة من ناحية مالية اقتصادية... الخ؛ حيث أدت بنا إلى إيجاد حلول لمكافحةهما والتقليل منهما من خلال الرقابة الجبائية في ضبط تشريع العمل و استقراره باعتباره نظام جبائي جزائي تصريحي ، أي يقوم بالتأكد من صحة ومصداقية هذي التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة من اجل تقليل من حالات التهرب المتكررة باستمرار .

وبالرغم من كل الصعوبات والعراقيل التي تحيط بإدارة الضريبية هناك إجراءات مستحدثة تسعى لتقليل من حدة وتفاقم هذه الظاهرة إلا أن الغش والتهرب الجبائي في تطور مستمر مستغلا بذلك ثغرات التشريع الجبائي ومن اجل تحسين فعالية الرقابة الجبائية ، و لمكافحة هذه الظاهرة يتوجب تدعيم هياكلها لمكافحة التهرب وتعزيز الضمانات الممنوحة للمكلفين بالضريبة من اجل تحسين تعقيدات القوانين الجبائية بسبب ما يترتب عليهما من أضرار على اقتصاد الوطني بشكل عام والخزينة العمومية بشكل خاص، لهذا يجب الحد من هذي التلاعبات التي تسبب أضرار وخيمة على اقتصاد الدولة . وعليه الرقابة الجبائية بمختلف أشكالها تلعب دورا ايجابيا في تخفيف من حدة ظاهرة التهرب والغش الجائين

## اختبار الفرضيات :

- فرضية 1: التهرب الضريبي له تأثير بطريقة سلبية على الاقتصاد بحيث يؤدي إلى تقليل إيرادات الدولة و كذا تقليل من صلاحية نظام الضريبي.
- فرضية 2: تأثير العقوبات والغرامات بشكل كبير. حيث تشير الدراسات إلى أن العقوبات الصارمة والغرامات العالية يمكن أن تؤدي إلى تحفيز الأفراد والشركات على الامتثال للقوانين الضريبية والتقليل من المخاطر المرتبطة بالتهرب الضريبي. هذه الفرضية صحيحة نوعا ما و لكن يجب أن يتم تطبيق هذه العقوبات بشكل عادل ومتساوٍ للجميع، ويجب أن تكون فعالة ومتناسبة مع الجريمة المرتكبة.
- فرضية 3: نظام الرقابة الجبائي معتمد في مركز الضرائب لولاية مستغانم وله دور كبير في تخفيف من ظاهرتي الغش والتهرب الجبائي. هذه الفرضية صحيحة بسبب أن نظام الرقابة الجبائية يلعب دورًا رئيسيًا في الحد من ظاهرتي الغش والتهرب الجبائي. وبالتالي، يمكن لنظام الرقابة الجبائية في مركز الضرائب لولاية مستغانم أن يلعب دورًا كبيرًا في تخفيف من ظاهرتي الغش والتهرب الجبائي .

## نتائج البحث:

1. تؤدي الرقابة الجبائية الفعالة إلى تقليل معدلات التهرب الضريبي والغش الضريبي .
2. الرقابة الجبائية الفعالة تؤدي إلى زيادة الالتزام بالقوانين الضريبية وتحسين إيرادات الحكومة وتحسين الثقة في نظام الضريبي
3. من خلال الدراسة الميدانية التي من خلالها طبقنا شكل من أشكال الرقابة الجبائية هو التحقيق المحاسبي استنتجنا أن هذا الأخير يساهم في استرجاع أموال الخزينة العمومية وبالتالي تحقيق مداخيل إضافية معتبرة تلعب إدارة الجبائية دورا ايجابيا في تحصيل الضرائب استرجاع الديون الضريبية

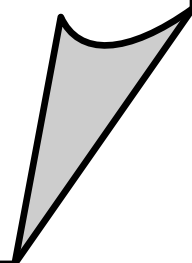
## مقترحات البحث:

- تحسين فعالية الرقابة الجبائية عن طريق تحسين تقنيات الرصد والتحليل، وتعزيز التعاون بين الدول والمؤسسات الدولية في مجال الجبائية.
- يجب توعية المكلفين بأهمية الالتزام بالقوانين الضريبية وتوفير المزيد من المعلومات حول الجبائية والضرائب .
- لتحسين الرقابة الجبائية تشمل تحسين التشريعات الضريبية وتبسيط الإجراءات الجبائية، وتشجيع المؤسسات الوطنية على الالتزام بالمعايير الوطنية للجبائية والتقارير المالية. كما يمكن تعزيز الشفافية والحوكمة في مجال الجبائية من خلال تقديم مزيد من المعلومات والبيانات المفتوحة للجمهور من خلاله نستنتج كآتي:
- 1- يؤدي تحسين التقنيات والتعاون الوطني في مجال الجبائية إلى زيادة الإيرادات الضريبية وتحسين كفاءة الرقابة الجبائية.
- 2- يساعد تبسيط إجراءات الجبائية وتحسين التشريعات الضريبية على تقليل التهرب الضريبي وتحسين الالتزام بالقوانين الضريبية.
- 3 - زيادة الشفافية والحوكمة في مجال الجبائية من مستوى الثقة في النظام الضريبي وتعزيز الثقة والمساءلة في المؤسسات الدولية

## آفاق البحث :

- في الأخير وبعد محاولة الإحاطة بجوانب التهرب الضريبي من خلال دراستنا لهذا البحث وما تم التوصل إليه من نتائج إلا انه يبقى لهذا الموضوع جوانب يمكن أن تكون مواضيع لبحوث ودراسات لاحقة من شأنها إثراء على :
- مساهمة الإعفاءات الضريبية من الحد من ظاهرة الغش والتهرب الجبائي كحد أقصى .

# قائمة المراجع



قائمة المراجع:

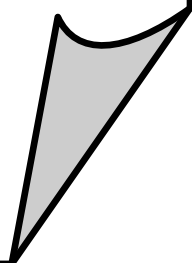
- (1) وزارة المالية. (2021). المادة 194. قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة . الجزائر.
- (2) وزارة المالية. (2021). المادة 322. قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة . الجزائر: مديرية العامة للضرائب.
- (3) berrahi kheir-eddine. (2016). l'evasion et la fraude fiscales : un grand défi de lutte contre .l'informel revue algerienne des finances publiques .(06).
- (4) احمد بساس، و محمد دوة. (2020). استعراض لاهم اليات المراقبة الجبائية بالنظام الضريبي الجزائري. مجلة التكامل الاقتصادي ، 08 (03).
- (5) أحمد عبد السميع علام. (2012). المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق. مصر، مكتبة الوفاء القانونية.
- (6) أحمد لدرم. (بلا تاريخ). التهرب الضريبي و آليات مكافحته في المجتمع الجزائري. مجلة التنمية و ادارة الموارد البشرية (08)، صفحة 81.
- (7) آسيا قاسيمي، و فهيمة حدادو. (2019). الرقابة الجبائية في الجزائر و سبل تفعيلها. مجلة اوراق الاقتصادية ، 03 (01).
- (8) الجريدة الرسمية. المادة 26 من مرسوم التنفيذي رقم 327-06 مؤرخ بتاريخ 18-09-2006. جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (59).
- (9) اميرة بوباطة. (2021). دور الرقابة الجبائية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي و الحد منها - دراسة حالة تحقيق في ملف جبائي لمديرية الضرائب لولاية تسميسيلت. مجلة المقاولانية و التنمية المستدامة ، 03 (01)، صفحة 54.
- (10) بن بادة عبد الحليم، و بن شهرة شول. (2017). الرقابة الجبائية كآلية للوقاية من جريمة الغش الجبائي. مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، 10 (01)، صفحة 349.
- (11) بن شهرة سعدي، و قمان عمر. (2020). عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية كسبيل لتفعيل النظام الجبائي و تطويره. مجلة الاقتصاد المال و الاعمال ، 04 (03).
- (12) بوشري عبد الغني. (2010-2011). فعالية الرقابة الجبائية و اثرها في مكافحة التهرب الضريبي في جزائر (1999-2009). مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية . تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، الجزائر: جامعة تلمسان.

- (13) بوعلام ولهي. (2009). نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة. الملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية" (صفحة 07). سطييف: جامعة فرحات عباس.
- (14) بومدين بكريتي. (28-29 أكتوبر، 2015). الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر. دور المراجعة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي دراسة الحالة . مستغانم، الجزائر.
- (15) جريدة الرسمية. (2006). المادة 03 من مرسوم تنفيذي رقم 06-327 مؤرخ في 25 شعبان عام 1427 الموافق ل18 سبتمبر 2006. جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية (59).
- (16) جريدة الرسمية. (2006). المادة 07 من مرسوم تنفيذي رقم 06-327 مؤرخ في 25 شعبان عام 1427 الموافق ل18 سبتمبر 2006. جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية (59).
- (17) جريدة الرسمية. (2006). المادة 17 من مرسوم التنفيذ رقم 06-327 مؤرخ في 25 شعبان عام 1427 الموافق ل18 سبتمبر سنة 2006. جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (59).
- (18) جريدة الرسمية. (بلا تاريخ). المادة 20 من مرسوم تنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 25 شعبان عام 1427 الموافق ل18 سبتمبر سنة 2006. جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .
- (19) جريدة رسمية. (2006). المادة 10 من مرسوم تنفيذي رقم 06-327 مؤرخ في 25 شعبان عام 1427 الموافق ل18 سبتمبر 2006. جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية (59).
- (20) جريدة رسمية. المادة 12 من امر 91/60 المؤرخ في 23 فيفري 1991. جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (09).
- (21) جهاد سعيد خصاونة. (2010). علم المالية العامة والتشريع الضريبي. دار وائر لنشر.
- (22) خالد شحادة الخاطي، و احمد زهير الشامية. (2002). أسس المالية العامة (المجلد 2016). الاردن: دار وائل للنشر.
- (23) رشيد ونادي. (2001-2002). دور الرقابة الجبائية في مكافحة الغش (حالة الجزائر). رسالة مقدمة وفقا لمتطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، 42-43. الجزائر، الجزائر.
- (24) سليمان عتير. (2011-2012). دور الرقابة الجبائية في تحسين الجودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي (شهادة ماجستير). 81. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- (25) سوايم سفيان. الواقع الرقابة الجبائية في الجزائر صعوبات تطبيقها , صعوبات تطبيقها , والحلول المقترحة لتفعيلها. الجزائر.
- (26) صافية لشلح. (12, 2018). تفعيل دور الرقابة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب و الغش الضريبي. مجلة المقريزي للدراسات السابقة ، 2 (2).

- (27) عبد الرحمان قروي. (2015). دور مفتش الضرائب في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي -دراسة حالة جزائر-. مجلة الدراسات الجبائية ، 04 (02).
- (28) عبد المجيد قدي. (2011). دراسات في علم الضرائب. دار جرير للنشر والتوزيع.
- (29) عبود ميلود، و برباوي كمال. (جوان، 2018). الرقابة الجبائية في الجزائر، الإطار العام، الأهداف و الطرق، العوامل المعيقة لها و سبل التفعيل. مجلة المقار للدراسات الاقتصادية (02)، صفحة 313.
- (30) علي زغدود. (2011). المالية العامة. ديوان المطبوعات الجامعية.
- (31) عناية، غ. ح. (2003). النظام الضريبي في الفكر المالي الاسلامي دراسة مقارنة. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- (32) قوادري محمد. (2022). رقمنة النظام الضريبي و دوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر. مجلة المنتدى للدراسات و الابحاث الاقتصادية ، 06 (02).
- (33) لكصاسي ابراهيم، و بوعزة عبد القادر. (2015). فعالية التحقيق المحاسبي في الكشف عن مظاهر التهرب الجبائي. 280/279. ادار: جامعة ادرار.
- (34) لياس قلاب ذبيح. (2011). مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية - دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية ام البواقي. مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير. جزائر: جامعة بسكرة.
- (35) محفوظ برحمان. التشريع الضريبي الجزائري. مصر: دار الجامعة الجديدة.
- (36) محمد زرقون، و سليمان عتير. (بلا تاريخ). جدوى الرقابة الجبائية في تدقيق التصريحات الضريبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية. مجلة البديل الاقتصادي (01)، صفحة 42.
- (37) محمد قلي، و فهيمة بلول. (2018). الرقابة الجبائية بين حتمية الحفاظ على الموارد الخزينة العمومية و ضرورة حماية حقوق المكلفين بالضريبة. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية (06).
- (38) مراد ناصر. فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق. ديوان المطبوعات الجامعية.
- (39) مصطفى العثماني. (اكتوبر، 2008). نظام المعلومات و دوره في تفعيل الرقابة الجبائية -حالة الجزائر-. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير. معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، مديّة: جامعة المديّة.
- (40) مصطفى العوادي، و نصر رحال. (ديسمبر، 2016). التحقيق جبائي على محاسبة المكلفين بالضريبة في الجزائر. مجلة اقتصاد المال و الاعمال ، 01 (01).
- (41) مصطفى و آخرون عوادي. (2019). الرقابة الجبائية و دورها في الحد من ظاهرة التهرب و الغش الضريبي. مجلة اقتصاد و التنمية المستدامة ، 02 (01)، صفحة 77.
- (42) ناصر مراد. (2010). اشكالية التهرب الضريبي. مجلة الحقيقة ، 09 (02).

- (43) نجاة نوي. (2004). فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر " 1999-2003". مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، 36. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
- (44) وزارة المالية . (2021). مادة 33. قانون الاجراءات الجبائية . جزائر: مديرية العامة للضرائب.
- (45) وزارة المالية . (2021). المادة 192. قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة . الجزائر.
- (46) وزارة المالية . (2021). المادة . 01-193 قانون الضرائب و الرسوم المماثلة . الجزائر.
- (47) وزارة المالية . (2021). المادة 02-193. قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة . الجزائر.
- (48) وزارة المالية . (2021). المادة 04-20. قانون الاجراءات الجبائية . الجزائر: مديرية العامة للضرائب.
- (49) وزارة المالية . (2021). المادة 20. قانون الاجراءات الجبائية ، 09. الجزائر: المديرية العامة للضرائب.
- (50) وزارة المالية . (2021). المادة 05-20. قانون الاجراءات الجبائية . الجزائر: مديرية العامة للضرائب.
- (51) وزارة المالية . (2021). المادة 21. قانون الإجراءات الجبائية ، 11. الجزائر: المديرية العامة للضرائب.
- (52) وزارة المالية . (2021). المادة 01-303. قانون ضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة . الجزائر.
- (53) وزارة المالية . (2021). المادة 39. قانون الاجراءات الجبائية . جزائر: مديرية العامة للضرائب.
- (54) وزارة المالية . (2021). المادة 64. قانون الاجراءات الجبائية . الجزائر: مديرية العامة للضرائب.
- (55) وزارة المالية . (2021). دليل الخاضع للضريبة التاريخ لمراكز الضرائب. جزائر: المديرية العامة للضرائب.
- (56) وزارة المالية . (2021). دليل تطبيقي للمكلف بالضريبة. جزائر: مديرية العامة للضرائب.
- (57) وزارة المالية . (2021). مادة 35. قانون الاجراءات الجبائية . جزائر: مديرية العامة للضرائب.
- (58) وزارة المالية . (2021). مادة 45. قانون الاجراءات الجبائية . الجزائر: مديرية العامة للضرائب.

اللاحق



المديرية العامة للضرائب  
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

العدد: 200  
الفضل: 200  
Mois de: 200  
Trimestre 200

مديرية: \_\_\_\_\_  
DIRECTION: \_\_\_\_\_  
مفتشية الضرائب لـ: \_\_\_\_\_  
INSPECTION DES IMPOTS DE: \_\_\_\_\_  
لمتابعة الضرائب لـ: \_\_\_\_\_  
RECEPTE DES IMPOTS DE: \_\_\_\_\_  
COMMUNE DE: \_\_\_\_\_ بلدية: \_\_\_\_\_  
NIS: \_\_\_\_\_  
NIF: \_\_\_\_\_ F.J. \_\_\_\_\_  
Article d'imposition: \_\_\_\_\_

التفكير الجماعي  
A RAPPELER  
OBLIGATOIREMENT

الضرائب والرسوم المحصلة فوراً أو عن طريق الإقتطاع من المصدر  
تصريح يقوم مقام حافظة إشعار بالتسديد  
IMPOTS ET TAXE PERÇUS AU COMPTANT OU PAR VOIE DE  
RETENUE A LA SOURCE  
DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU - AVIS DE VERSEMENT

السيّد (ة): \_\_\_\_\_  
(nom et prénom - raison sociale) (الإسم - اللقب - إسم شركة)  
النشاط أو المهنة: \_\_\_\_\_  
Activité / Profession: \_\_\_\_\_  
العنوان: \_\_\_\_\_  
Adresse: \_\_\_\_\_

رمز النشاط  
CODE ACTIVITE  
\_\_\_\_\_

IMPORTANT!  
هذا التصريح يجب أن يقدم إلى مفوضية الضرائب خلال العشرين يوم الأولى من الشهر  
La présente déclaration doit être déposée à la recette des impôts dans les **YINGT PREMIERS JOURS DU MOIS.**

Série G. n° 50

الرسم على النشاط المهني بمعدل 2% Taxe sur l'activité professionnelle au taux de 2%

Code	العمليات الخاضعة للضريبة Opérations imposables	رقم الأعمال Chiffre d'affaires	Chiffre d'affaire imposable Recettes professionnelles imposables	Montant à payer (en DA)
C 1 A 11	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 50%			
C 1 A 12	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 30%			
C 1 A 13	Affaires sans réfaction			
C 1 A 14	Affaires exonérées			
C 1 A 20	Recettes professionnelles (Professions libérales)			
1	Préciser autres taux de réfaction le cas échéant	TOTAL		

التسبيلات على الحساب للضريبة على أرباح الشركات Acomptes IBS

Code	Acomptes IBS	Détermination des acomptes provisionnels	Montant à payer (en DA)
E 1 M 10	Acompte provisionnel		
2		TOTAL	

الضريبة على الدخل الإجمالي على الأجور والإقتطاعات الأخرى من المصدر لـ ض. د. / ض. أ. ش. IRG salaires et autres retenues à la source IRG / IBS

Code	Catégorie de revenus soumis à une retenue à la source IRG ou IBS	Revenus nets imposables	Taux	Montant à payer (en DA)
E 1 L 20	IRG/ Traitements salariaux, pensions et rentes viagères		Barème	
E 1 L 30	IRG/ Revenus des créances, dépôts et cautionnements		10 %	
E 1 L 40	IRG/ Bénéfices distribués par les sociétés de capitaux, libératoire		15 %	
E 1 L 60	IRG/ Revenus des bons de caisse anonymes		50 %	
E 1 L 80	IRG/ Autres retenues à la source			
E 1 M 30	IBS/ Revenus des entreprises étrangères non installées en Algérie (prestations de services) (1)		24 %	
E 1 M 40	IBS/ Autres retenues à la source			
3	(1) Joindre relevé détaillé des retenues à la source par entreprise.	TOTAL		

ENAG - ULC - Algérie (2013)

Les chiffres d'affaires et les revenus sont inscrits en dinars, le dernier chiffre étant ramené au zéro (Exemple : 325.626 DA = .....325.620 DA )

الرسوم على القيمة المضافة  
TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE

تسجيل أرقام الأعمال والمدخلات بالدينار و عدد الأخير يراجع إلى الصفر (مثال : 325.620 = 325.620 DA)

أ - رقم الأعمال الخاضع للضريبة A / Chiffres d'affaires imposables

الرمز Code	عمليات الخاضعة للرسوم على القيمة المضافة Opérations assujetties à la TVA	مجموع رقم الأعمال Chiffre d'affaires total	رقم الأعمال المعفى Chiffre d'affaires exonéré	رقم الأعمال الخاضع للضريبة Chiffre d'affaires imposable	Taux	المبلغ المدفوع بـ (درج) Montant des droits (en DA)
E 3 B 11	Bien, produits et denrées visées par l'article 23 du C.TCA				7%	
E 3 B 12	Préstations de services visées par l'article 23 du C.TCA					
E 3 B 13	Opérations immobilières visées par l'article 23 du C.TCA					
E 3 B 14	Actes médicaux					
E 3 B 15	Commissionnaires et courtiers					
E 3 B 16	Fourniture d'énergie					
E 3 B 21	Productions : bien, produits et denrées visées par l'art. 21 du C.TCA				17%	
E 3 B 22	Revente en l'état : bien, produits et denrées visées par l'art. 21 du C.TCA					
E 3 B 23	Travaux immobiliers autres que ceux soumis au taux de 7%					
E 3 B 24	Professions libérales					
E 3 B 25	Opérations de banques et d'assurances					
E 3 B 26	Préstations de téléphones et de téléx					
E 3 B 28	Autres prestations de services					
E 3 B 31	Débites de boissons					
E 3 B 32	Productions : bien, produits et denrées visées par l'art. 21 du C.TCA					
E 3 B 33	Revente en l'état : bien, produits et denrées visées par l'art. 21 du C.TCA					
E 3 B 34	Tabacs et allumettes					
E 3 B 35	Spéctacles, jeux et divertissements autres que ceux de l'art. 21 du C.TCA					
E 3 B 36	Autres prestations de services visées à l'article 21 du C.TCA					
E 3 B 37	Consommations sur place					
المجموع العام لرقم الأعمال TOTAL GENERAL DES CHIFFRES D'AFFAIRES						

B / Déductions à opérer

ب - الحسومات المعجزة

C / TVA à payer

ت - ر. ق. م. الواجب دفعه

الرمز Code	Nature des déductions	ب - الحسومات المعجزة		C / TVA à payer		ت - ر. ق. م. الواجب دفعه
		Montant				
E 3 B 91	Précompte antérieurs (mois précédent)			C	- Total des droits dus.	
E 3 B 92	TVA sur achats de biens, matières et services (art. 29 C.TCA)			E 3 B 97	Régularisation du prorata (art. 40 C. TCA) (+) (déduction excédentaire)	
E 3 B 93	TVA sur achats de biens amortissables (art. 38 C. TCA)			E 3 B 98	- Remversement de la déduction (art.38 C. TCA) (+)	
E 3 B 94	Régularisation du prorata(déduction complémentaire) (art. 40 C.TCA)			<b>مجموع المستحقين (C)</b>		
E 3 B 95	TVA à récupérer sur factures annulées ou impayées (art.18 C.TCA)			B	- Total des déductions à opérer (B) (-)	
E 3 B 96	Autres déductions (notification de précompte, etc ...)			E 3 B 00	<b>TVA à payer au titre du mois (C-B).</b>	
NB : Joindre un état détaillé des fournisseurs conformément à l'article 29 du C. TCA.				E 3 B 99	(A reporter dans le cadre "Récapitulation" ligne10) Précompte à reporter sur le mois suivant (B - C)	
مجموع الحسومات المعجزة Total des déductions à opérer (B)						

كيفية فله التصريح بالضريبة	تذكير بالالتزامات المكلفين بالضريبة	كيفية تسديد الضريبة
<p>إن هذا التصريح الذي يعد بمثابة جدول إلتزام خاص بالدفع - يتبادل كل الحركات والرسوم المدفوعة قديماً أو من طريق الإنقطاع من المصدر الواجبة للأداء من طرف المكلفين بالضريبة حسب نظام أرباح العتق والمطابق للنظام العام للرسوم على القيمة المضافة وأصحاب المهنة الخصة بهذا التصريح لتتبادلاً من أول جانفي 1995 كل من</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- جدول الإلتزام الخاص بدفع الرسوم على النشاط المهني (أول أصفى)</li> <li>- جدول الإلتزام الخاص بدفع التسيقات على الحساب المتعلقة بالضريبة على أرباح الشركات (أول أبيض)</li> <li>- جدول الإلتزام الخاص بالدفع التجاري و ص د ( على الأعمار أول أرق)</li> <li>- جدول الإلتزام الخاص بدفع الحق النوعي على المنزلة والمواد المعدنية</li> <li>- التصريح الخاص بالرسوم المدفوعة على الإستهلاك</li> <li>- التصريح الخاص بالرسوم المدفوعة على الإستهلاك</li> <li>- التصريح الخاص برسوم الدفعة على الكشوف</li> <li>- التصريح الخاص بالرسوم على القيمة المضافة</li> </ul> <p>خلفه رقم 7 وتصريح وسند ثلاثة (3) تسيقات على الحساب بالضريبة على أرباح الشركات في العشرين (20) يوم الأولى من شهر مارس، جوان و يوفيسر (أول) من قانون المالية لسنة 2003</p> <p>خلفه رقم 4 - هذه الخدمة تخص المكلفين بالضريبة الذين يطولون تسديدهم الدفعة على الكشوف</p> <p>أقلته - لمدة السنة أو 3</p> <p>تسليم الوثيقة المالية أو 3</p> <p>- تسديد الدفعة 3.1 و 6 ( الرسم على القيمة المضافة)</p> <p>- التسديد 3.1 و 6 ( الرسم على القيمة المضافة) وعند الإنتهاء 4 ( الرسم الداخلي على الإستهلاك)</p> <p>عندما تفرس أنشطة التجارة بالمشترية أو بالجملة أو الأنشطة الإنتاجية من طرف شركات رأس المال - فإن هذه الأخيرة تندرج ضمن الحالة رقم 2</p> <p>ملاحظة: تستعمل الإبرازات والمكلفين بالضريبة حسب النظام الجزائي بموجباً بسيطاً من التصريح المذكور (Série G n° 50 A)</p>	<p>1- يجب على المكلفين بالضريبة المتضمنين لنظام الربح الحقيقي والنظام العام للرسوم على القيمة المضافة وكذا أصحاب المهنة الخصة بدفع الضرائب والرسوم فوراً في طريق الإنقطاع من المصدر - إيداع هذا التصريح لدى قضاة الضرائب المختصة ودفع المبالغ المتبقية خلال العشرين (20) يوماً الأولى من الشهر التالي للشهر الذي استخفت فيه العتق والتمهيدية أو التي توفيه حسب الإنقطاعان من المصدر</p> <p>(قواد 110, 121, 129, 159, 1 - 358, 2 - 359 - 1 من قانون الضرائب المدفوعة والرسوم المتعلقة والمواد المعدنية و 85 من قانون الرسوم على رقم الأعمال)</p> <p>2- إذا كان مبلغ الطوق المدفوعة خلال السنة أقل من خمسين ألف دينار (50 000 دج) فإنه يرخس للمكلف بالضريبة في السنة الموالية أن يعرض ويقدّم هذه الطوق في العشرين يوم الأولى من الشهر الموالي للفصل المعدني</p> <p>(المادة 371 من قانون الضرائب المدفوعة والرسوم المتعلقة والمادة 78 من قانون الرسوم على رقم الأعمال)</p> <p>3- تطبيق عقوبة 10% من الطوق المستتفة في حالة الإيداع المتأخر لهذا التصريح</p> <p>ترفع هذه العقوبة في 25% بد إظهار المعنى نشوية وصحية خلال شهر واحد</p> <p>إن الإمتناع عن التصريح بالضريبة بعد لفقاء هذا الأجل يستوجب فرض التفتاى للضريبة بالنسبة لتطبيق العقوبة الجنائية المذكورة أعلاه (25%)</p> <p>4- يترتب عن التسديد المتأخر للعتق والرسوم تحصيل عقوبة جنائية قدرها 10%</p> <p>وفيما يخص الرسوم على رقم الأعمال تطبق جرمة إرتابية نسبتها 7% عن كل شهر متأخر أو جزء من شهر لو أن يتعدى هذا الإرتام المجموع مع عقوبة 10% المتخصص عليها أعلاه نسبة 25%</p>	<p>يستحسن على كل مكلف بالضريبة تسديد ضريبته بواسطة بنك بنكي، مما يسمح له بأداء التزاماته الجنائية دون التفتل إلى قضاة الضرائب عن طريق إرسال هذا التصريح إلى فاضي الضرائب المختصة إقليمياً مرفوقاً بالحصك</p> <p>كما يستطيع أن يقوم بالتزاماته بالدفع عن طريق البريد بحيث يرسل هذا التصريح لغرض الضرائب مصحوباً بملك البريد</p> <p>إذا لم يكن للمكلف بالضريبة حساباً بنكياً أو بريدياً فإن بإمكانه أداء الضريبة باستعمال حوالة خزينة عنوان فاضي الضرائب المختصة لدى أي مكتب بريدي يرسل التصريح في هذه الحالة إلى فاضي الضرائب مرفوقاً بريدياً إبان الدفع لسلسلة من طرف مكتب البريد</p> <p>إذا لم يكن التسديد بالبنكيات المذكورة أعلاه ينفي دائماً لعدم المكلف بالضريبة إمكانية الدفع نقداً لدى فاضي الضرائب المختصة عند إيداع التصريح</p>
<p>Comment servir la déclaration</p>	<p>Rappel des obligations des Contribuables</p>	<p>Mode de paiement de l'Impôt</p>
<p>La présente déclaration, tenant lieu de bordereau avis de versement, est prévue pour l'ensemble des impôts et taxes payables au comptant ou par voie de retenue à la source dus par les contribuables et assujettis relevant du régime du bénéfice réel et du régime général de la TVA et par les titulaires des professions libérales. Elle remplace à compter du 1<sup>er</sup> janvier 1995 :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- le bordereau avis de versement de la TAP (Jaune) ;</li> <li>- le bordereau avis de versement des acomptes IBS (blanc) ;</li> <li>- le bordereau avis de versement du VF et IRG salaires (bleu) ;</li> <li>- les bordereau avis de versement des différentielles retenues à la source au titre de l'IRG et de l'IBS ;</li> <li>- le bordereau avis de versement du droit spécifique sur les carburants et les produits pharmaceutiques.</li> <li>- la déclaration relative à la taxe intérieure de consommation ;</li> <li>- la déclaration relative à la taxe spécifique additionnelle ;</li> <li>- la déclaration relative au droit de timbre sur état.</li> <li>- la déclaration de la TVA.</li> </ul> <p><b>Cadre N° 2 :</b> Les trois (03) acomptes provisionnels de l'impôt sur le bénéfice des sociétés sont déclarés et payés respectivement dans les vingt (20) premiers jours des mois de mars, juin et novembre. (article 60 de la loi de finances pour 2003)</p> <p><b>Cadre N° 4 :</b> Ce cadre est utilisé notamment par les contribuables qui auront demandé à s'acquitter du droit de timbre sur état.</p> <p><b>Exemple :</b></p> <p><b>Professions libérales :</b> Cadre 1 et 3.</p> <p><b>Commerçants détaillants :</b> Cadre 1 et 3.</p> <p><b>Commerçants grossistes :</b> Cadre 1, 3 et 6 (TVA).</p> <p><b>Producteurs :</b> Cadre 1, 3, 6 (TVA) et éventuellement 5 (TIC, ...)</p> <p>Lorsque les activités de commerce de détail, de gros ou de production sont exercées par des sociétés de capitaux, elles sont concernées par le cadre n° 2</p> <p><b>N.B/</b> Les administrations et les contribuables relevant du régime du forfait utiliseront un modèle simplifié de la présente déclaration (Série G - n° 50 A).</p>	<p>1/ Les contribuables relevant du régime du bénéfice réel et du régime général de la TVA et les titulaires de professions libérales qui sont soumis au versement d'impôts et taxes payables au comptant ou par voie de retenue à la source, sont tenus de déposer, auprès de recevoir des impôts de leur circonscription, la présente déclaration tenant lieu de bordereau avis de versement, dans les <b>vingt (20) premiers jours du mois</b> qui suit le mois au titre duquel les droits sont dus, ou au cours duquel les retenues à la source ont été opérées et de payer simultanément les montants correspondants.</p> <p>(Articles : 110, 121, 129-1, 159-1, 358-2 et 359-1 du Code des Impôts Directs et taxes Assimilées)</p> <p>(Articles : 28, 76, et 88 du Code des taxes sur le Chiffre d'Affaires)</p> <p>2/ Lorsque le montant des droits payés au cours de l'année est inférieur à cinquante mille dinars (50.000 DA), le contribuable est autorisé, pour l'année suivante, à déposer trimesinalement sa déclaration et à s'acquitter de ses droits et taxes, dans les vingt (20) premiers jours du mois qui suit le trimestre civil. (Articles : 371 du Code des Impôts Directs et taxes Assimilées et 78 du Code des Taxes sur le Chiffre d'Affaires).</p> <p>3/ Le dépôt tardif de la déclaration donne lieu à une pénalité égale à 10 % des droits dus.</p> <p>Cette pénalité est portée à 25 % après mise en demeure du contribuable par l'administration de régulariser sa situation dans un délai d'un mois.</p> <p>Le défaut de déclaration à l'issue de ce délai d'un mois, entraîne la taxation d'office avec application de la pénalité de 25% citée ci-dessus et l'émission d'un rôle, immédiatement exigible.</p> <p>4/ Le paiement tardif de ces droits et taxes donne lieu à la perception d'une pénalité de retard de 10%.</p> <p>En matière de taxes sur le chiffre d'Affaires, une astreinte de 3% par mois ou fraction de mois de retard est appliquée en sus de la pénalité de 10% citée ci-dessus avec un maximum de 25 %.</p>	<p>Il est vivement recommandé au contribuable le paiement par chèque bancaire qui lui permet d'accomplir ses obligations fiscales sans se déplacer, en adressant au Receveur des impôts de sa circonscription la présente déclaration appuyée du chèque.</p> <p>Il peut également s'acquitter de ses droits et taxes par virement postal en adressant au Receveur concerné, la déclaration accompagnée d'un chèque de virement postal.</p> <p>Au cas où il ne dispose pas d'un compte bancaire ou postal, le contribuable a la faculté de se libérer de sa dette fiscale, par Mandat carte Trésor, libellé au nom du Receveur des impôts concerné, auprès de n'importe quel bureau de poste. La déclaration est alors adressée au Receveur des impôts, appuyée du justificatif de versement délivré par le bureau de poste.</p> <p>Enfin, il lui reste toujours la possibilité dans le cas où les modes de paiement cités ci-dessus ne peuvent être utilisés, de s'acquitter en espèces à la caisse du receveur des impôts territorialement compétent, lors de dépôt de la déclaration.</p>

Les chiffres d'affaires en dinars, le den (Exemple : 325.62)

Droit de timbre sur état حق الطابع				
Code	Opérations imposables العمليات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires imposable	Taux	Montant à payer (en DA)
E 2 E 00				
4	TOTAL			

Impôts et taxes non repris ci-dessus الضرائب و الرسوم الغير واردة أعلاه				
Code	Opérations imposables العمليات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires imposable	Taux	Montant à payer (en DA)
5	TOTAL			

RECAPITULATION (EN DA)		تلخيص بـ (دج)	Cadre réservé au contribuable إطار خاص بالمكلف بالضريبة	Cadre réservé à la recette des impôts إطار خاص بقباضة الضرائب	Cadre réservé au service d'assiette إطار خاص بمصلحة الوعاء
1 - TAP	C/500 026/A		يشهد بصحة وصق محتوى هذا التصريح وتطابقه مع الوثائق المحاسبية.	Reçu ce jour, la présente déclaration enregistrée sous le numéro : .....	Déclaration enregistrée le : .....
2 - AP / IBS	C/201 001/M1		Certifié sincère et véritable le contenu de la présente déclaration	Payée - par chèque bancaire N° : .....	Observation éventuelles :
3.1 - IRG Salaires	C/201 001/100		et conforme aux documents comptables.	du : .....	
3.2 - IRG/ Autres ret. sources	C/201 001/101/A/B/C		A ..... le .....	tiré sur l'Agence : .....	
3.3 - IBS/ Ret. à la source	C/201 001/M2 et 3		Cachet, signature,	- par chèque postal N° : .....	
- TIC	C/201 003/303/A/B			- en numéraire : .....	
4 - Droits de timbre	C/201 002/201			prise en recette par quittance N° : .....	
5 - Autres	C/			de ce jour.	
6 - TVA	C/500 020/A			A ..... le .....	
MONTANT TOTAL A PAYER				Le receveur des impôts	
				Cachet, signature,	

الرمز Code	Opérat
E 3 B 11	Bier
E 3 B 12	Pré
E 3 B 13	Op
E 3 B 14	Act
E 3 B 15	Co
E 3 B 16	Fo
E 3 B 21	Pr
E 3 B 22	R
E 3 B 23	T
E 3 B 24	T
E 3 B 25	
E 3 B 26	
E 3 B 28	
E 3 B 31	
E 3 B 32	
E 3 B 33	
E 3 B 34	
E 3 B 35	
E 3 B 36	
E 3 B 37	
E 3 B 38	
E 3 B 39	
E 3 B 40	

### Rappel de certaines dispositions fiscales

**Mode des Procédures Fiscales:** Une vérification de comptabilité ne peut être entreprise sans que le contribuable ait été préalablement informé par l'envoi ou la remise avec accusé de réception d'un avis de vérification accompagné de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié et qu'il ait disposé d'un délai de préparation de dix (10) jours à compter de la date de réception de cet avis. L'avis de vérification doit préciser les noms, prénoms, grades des vérificateurs, la date et l'heure de la première vérification, le lieu à vérifier, les droits, impôts, taxes et redevances concernées, les documents à consulter et mentionner, en outre, le lieu de l'opération. En cas de refus, à peine de nullité de la procédure, que le contribuable a la faculté de se faire assister par un conseil de son choix au cours du contrôle.

En cas de présence des vérificateurs, le contribuable est tenu informé.

En cas de constat inopiné tendant à la constatation matérielle des éléments physiques de l'exploitation ou de l'exercice de la profession, l'avis de vérification de comptabilité est remis au début des opérations de contrôle.

L'opération de vérification des documents comptables ne peut commencer qu'à l'issue du délai de préparation précité.

**Article 141 bis du Code des Procédures Fiscales:** Sous peine de nullité de la procédure, la vérification sur place de livres et documents comptables ne peut s'étendre sur une durée supérieure à trois (3) mois, en ce qui concerne :

- les entreprises de prestations de services, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas 1.000.000 DA pour les exercices vérifiés ;
- toutes les entreprises, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas 2.000.000 DA, pour chacun des exercices vérifiés.

Ce délai est prorogé de six (6) mois pour les entreprises ci-dessus, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas respectivement 10.000.000 DA et 10.000.000 DA pour chacun des exercices vérifiés.

Dans tous les cas, la durée de la vérification sur place ne doit pas dépasser neuf (9) mois.

La fin de la vérification sur place doit être constatée par un procès-verbal, que le contribuable vérifié est tenu de signer. Mention est faite éventuellement sur le procès-verbal en cas de refus de signature par le contribuable.

La durée de la vérification sur place est prorogée du délai accordé au contribuable vérifié, en vertu des dispositions de l'article 141 bis du code des procédures fiscales, pour répondre aux demandes d'éclaircissement ou de justification, lorsqu'il y a transferts indirects de bénéfices au sens des dispositions de l'article 141 bis du code des procédures fiscales et taxes assimilées.

La durée de la vérification sur place n'est pas opposable à l'administration pour l'instruction des observations ou des contestations du contribuable après la fin des opérations de vérification sur place.

Les dispositions relatives au contrôle sur place fixées ci-dessus ne sont pas applicables dans les cas de manœuvres frauduleuses ou lorsque le contribuable a fourni des renseignements incomplets ou inexacts ou lorsqu'il n'a pas répondu dans les délais aux demandes d'éclaircissement ou de justification.

En cas de contestation des travaux de contrôle et à l'occasion du débat contradictoire engagé avec le(s) vérificateur(s), le contribuable peut soumettre ses observations, contestations et divergences d'appréciation à Mr le Directeur de l'Administration Fiscale, Tél n° [ ]

Après l'issue de cette étape, demander à être reçu par Monsieur le Directeur de l'Administration Fiscale, Tél n° [ ]



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
**REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE**  
 MINISTERE DES FINANCES  
 DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية  
 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

**Notification de Redressement**  
**Suite à la vérification de comptabilité**

Suite à l'envoi de l'avis de vérification n° \_\_\_\_\_ du \_\_\_\_\_, vous avez fait l'objet d'une  
 vérification de comptabilité au titre des exercices \_\_\_\_\_, se  
 rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après  
 désignés :

En conséquence, nous avons l'honneur de porter à votre connaissance que l'administration  
 fiscale envisage de modifier les éléments servant de base au calcul de certain impôts, droits et taxes  
 et de vous réclamer un complément d'impôt pour les motifs exposés dans la présente notification.

Vous disposez, à compter de la réception de la présente notification, d'un délai de 40 jours  
 pour formuler vos observations ou faire part de votre acceptation des propositions de redressement  
 envisagées. Le défaut de réponse dans ce délai vaudra accord tacite de votre part (Art 20-6 du Code  
 des Procédures Fiscales).

Vous pouvez également dans le cadre de votre réponse, solliciter l'arbitrage pour des  
 contestations de fait ou de droits, selon le cas, du Directeur des grandes entreprises, du directeur des  
 impôts de wilaya, du chef du centre des impôts ou du chef de service des recherches et vérifications  
 en vertu des dispositions l'article 20-6 du Code des Procédures Fiscales.

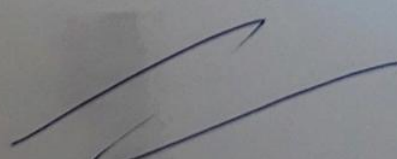
Nous attirons votre attention que les droits rappelés dans ce cadre seront assortis des  
 sanctions fiscales fixées par la loi. Sur votre demande et avant expiration du délai de réponse, vous  
 pourrez solliciter toutes explications verbales utiles sur le contenu de la notification.

Vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix pour discuter les  
 propositions ou pour y répondre (Art 20-4 du Code des Procédures Fiscales).

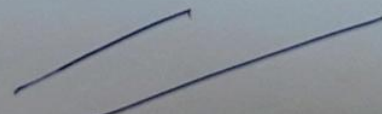
La présente notification comporte \_\_\_\_\_ feuillets y compris celui-ci.

Veuillez agréer Madame, monsieur l'expression de notre parfaite considération.

**Chef de brigade**



**Nom, prénom et grade  
des vérificateurs**



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
**REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE**  
 MINISTERE DES FINANCES  
 DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية  
 المديرية العامة للضرائب

Diffusion N°: N°

A

Le

**Notification de Redressement**  
**Suite à la vérification de comptabilité**

Suite à l'envoi de l'avis de vérification n° \_\_\_\_\_ du \_\_\_\_\_, vous avez fait l'objet d'une  
 vérification de comptabilité au titre des exercices \_\_\_\_\_, se  
 rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après  
 désignés : \_\_\_\_\_

En conséquence, nous avons l'honneur de porter à votre connaissance que l'administration  
 fiscale envisage de modifier les éléments servant de base au calcul de certain impôts, droits et taxes  
 et de vous réclamer un complément d'impôt pour les motifs exposés dans la présente notification.

Vous disposez, à compter de la réception de la présente notification, d'un délai de 40 jours  
 pour formuler vos observations ou faire part de votre acceptation des propositions de redressement  
 envisagées. Le défaut de réponse dans ce délai vaudra accord tacite de votre part (Art 20-6 du Code  
 des Procédures Fiscales).

Vous pouvez également dans le cadre de votre réponse, solliciter l'arbitrage pour des  
 contestations de fait ou de droits, selon le cas, du Directeur des grandes entreprises, du directeur des  
 impôts de wilaya, du chef du centre des impôts ou du chef de service des recherches et vérifications  
 en vertu des dispositions l'article 20-6 du Code des Procédures Fiscales.

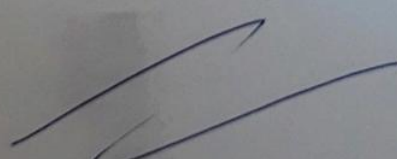
Nous attirons votre attention que les droits rappelés dans ce cadre seront assortis des  
 sanctions fiscales fixées par la loi. Sur votre demande et avant expiration du délai de réponse, vous  
 pourrez solliciter toutes explications verbales utiles sur le contenu de la notification.

Vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix pour discuter les  
 propositions ou pour y répondre (Art 20-4 du Code des Procédures Fiscales).

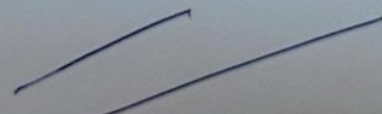
La présente notification comporte \_\_\_\_\_ feuillets y compris celui-ci.

Veuillez agréer Madame, monsieur l'expression de notre parfaite considération.

**Chef de brigade**



**Nom, prénom et grade  
des vérificateurs**







REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE  
 MINISTRE DES FINANCES  
 DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

REPUBLICAN ALGERIA  
 MINISTER OF FINANCE  
 GENERAL DIRECTORATE OF TAXES

REPUBLICAN ALGERIA  
 MINISTER OF FINANCE  
 GENERAL DIRECTORATE OF TAXES

Fiche de début des travaux  
 de Vérification

Numéro de l'affaire: 01/2020  
 Numéro d'identification fiscale: 981  
 Nom / Prénom ou raison sociale: Mustingman  
 Adresse: Mustingman  
 Avis de vérification: 405  
 Reçu le: 15/05/2020  
 Période à vérifier du: 01/01/2017 au: 31/12/2017  
 Noms, prénoms et grades des agents vérificateurs: [Signature]  
 Date de début des travaux préparatoires: 15/05/2020  
 Date du contrôle inopiné (1): [Signature]  
 Date d'intervention sur place (Contrôle au fond): 27/05/2020  
 Chef de brigade: [Signature]  
 Nom/ Prénom et grade des vérificateurs: [Signature]

(1) à remplir en cas de contrôle inopiné

